S/PV.4319

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

٤٣١٩ الجلسة

الاثنين، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة في غينيا في أعقاب الهجمات الأخيرة على طول حدودها مع ليبريا وسيراليون

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/434)

01-37079 (A)
0137079

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

تأبين الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي لايتي كاما

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود في بداية هذه الجلسة أن أعرب باسم أعضاء مجلس الأمن عن عميق الأسى لوفاة القاضي لايتي كاما، الذي تولى منصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩. وكان عندما وافته المنية يرأس إحدى الدوائر الابتدائية للمحكمة. وقد تمتع القاضي كاما بعظيم الاحترام من جانب زملائه القضاة، وكان يُنظر إليه بمثابة أب وقائد أدى دوراً بالغ الأهمية خلال المراحل التكوينية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود بهذه المناسبة الأليمة أن أنقل لحكومة وشعب السنغال ولأسرة الفقيد تعازي المجلس القلبية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا في أعقاب الهجمات الأخيرة على طول حدودها مع ليبريا وسيراليون

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/434)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يوجد اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوات في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد إبراهيما فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أدعو السيدة مكاسكي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، الوثيقة S/2001/434.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2001/353، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة غير العادي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

ويستمع مجلس الأمن اليوم إلى إحاطات إعلامية من السيد غينو والسيدة مكاسكي والسيد فال.

وفي نهاية تلك الإحاطات الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء تعليقات أو توجيه أسئلة. وأدعوهم إلى إخطار الأمانة العامة برغبتهم في الكلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط مجلس الأمن علما، بناء على طلبه، بالتطورات الأخيرة في سيراليون وفي هذه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك التقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في المناطق الأمامية، ومختلف الاجتماعات التي اشتركت فيها الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة سيراليون، والجبهة المتحدة الثورية، والإجراءات التي اتّخذت أو يُتوخى اتخاذها من جانب الأطراف والبعثة تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الاجتماع الذي عقد مؤخراً لاستعراض اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار.

سأتطرق أولاً إلى التطورات السياسية. وقد تمثل التطور السياسي الرئيسي منذ إحاطتنا الإعلامية السابقة لمجلس الأمن في الاجتماع الذي عقد في أبوجا يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لاستعراض تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار. وقد سبق الاجتماع الاستعراضي اجتماع عقدته آلية التنسيق بين الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومة سيراليون في ١ أيار/مايو.

ورأس مؤتمر الاستعراض وزير خارجية مالي وشاركت فيه البعثة وحكومة سيراليون ووفد من الجبهة المتحدة الثورية على رأسه أومري غولي، رئيس مجلس الجبهة لشؤون السياسة والسلام .وتمخض هذا الاجتماع، الذي ساده جو من الود رغم اتسامه بالصراحة، عن عدد من الاستنتاجات والقرارات، بيانها كالتالي.

خلص الاجتماع إلى أنه جرت مراعاة وقف إطلاق النار إلى حد كبير، بيد أن قوات الدفاع المدني قد انتهكته بالهجوم على الجبهة المتحدة الثورية في تونغو في ١٩ نيسان/أبريل. وينبغي أن تمارس حكومة سيراليون السيطرة اللازمة على قوات الدفاع المدني لتفادي شن هجمات في المستقبل قد تعرض عملية السلام للخطر. ودعا الاجتماع حكومة سيراليون إلى بسط سلطتها على جميع ربوع هذا البلد في أعقاب نشر البعثة.

وجددت حكومة سيراليون والجبهة التزامهما برفع جميع حواجز الطرق في المناطق الخاضعة لسيطرتهما. وتعهدت الجبهة بأن تعيد بحلول ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ جميع الأسلحة والمعدات التي استولت عليها من البعثة ومن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ودعا الاجتماع إلى نزع سلاح كل من قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية بشكل متزامن، واتخذ قراراً بإنشاء لجنة مشتركة من البعثة وحكومة سيراليون والجبهة، تجتمع في فريتاون يوم ١٥ أيار/مايو لوضع جدول زمني ثابت وطرائق لتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم .كما ناشد الاجتماع الجبهة أن تفرج عن جميع المختطفين، ولا سيما الجنود الأطفال، ودعت الطرفين إلى تهيئة مناخ يؤدى إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا سالمين.

وقرر الاجتماع الاستعراضي أيضاً أن تقوم الجبهة المتحدة الثورية، من أجل وقف إغارات الجبهة والهجمات الغينية، بسحب جميع محاربيها من إقليم كامبيا والسماح لجيش سيراليون بالانتشار فيه. وستقوم البعثة، يرافقها مراقبون غير مسلحين من الجبهة، بمزيد من الدوريات في هذا الإقليم. وسيجري نزع سلاح مقاتلي الجبهة المنسحبين وفرزهم تمهيداً لاستيعابهم في جيش سيراليون.

ومن تدابير بناء الثقة التي تم التوصل إليها في الاجتماع إعلان حكومة سيراليون عن عزمها التصدي للشواغل السياسية التي تبديها الجبهة واستعدادها لذلك، بما فيه إطلاق سراح بعض مسؤولي الجبهة المحتجزين؛ وتيسير إصدار التصديق الكامل على اعتبار الجبهة حزباً سياسياً؛ وتوفير الأرض أو الحيز المكتبي اللازم للحزب المذكور في فريتاون وفي الأقاليم.

ويشكل اجتماع أبوجا خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن الواضح أنه سيتعين إيجاد التوازن السليم بين إتاحة الفرصة أمام الجبهة لتحويل نفسها إلى كيان سياسي، وبين الحفاظ على قوة موقف البعثة. ونرى على وجه الإجمال أن اجتماع أبوجا لو طبقه الجانبان تطبيقاً صحيحاً بنية حسنة يحتمل أن يوجد الثقة اللازمة لمواصلة إحراز التقدم. فهو خطوة أولى في هذا السبيل.

وقد أنشأت الحكومة فرقة عمل رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ اجتماع أبوجا. وسيمثل أعضاء فرقة العمل المذكورة الحكومة أيضاً في الاجتماع الذي تقرر عقده غداً مع الجبهة بشأن برنامج نزع سلاح الجنود وتسريحهم وإعادة دمجهم. أما الجبهة، فقد أكدت التزاماتها مجدداً في اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام أدينيجي يوم الجمعة الماضي ١١ أيار/مايو، ولكنها أكدت كذلك ضرورة اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة .وأبدت أيضاً استعدادها للترحيب بنشر شرطة سيراليون في المناطق الخاضعة حالياً لسيطرة الجبهة.

وفي غضون الفترة قيد الاستعراض، تابع قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهودهم المبذولة لدفع عملية السلام في سيراليون. ففي ١١ نيسان/أبريل، عقد في أبوجا اجتماع مؤتمر قمة غير عادي لرؤساء دول الجماعة. وطالب ذلك الاجتماع مجلس الأمن بالإذن بنشر قوات فريق المراقبين التابع للجماعة على طول الحدود بين غينيا وسيراليون وليبريا. كما أنشأ لجنة للوساطة تضم رؤساء مالي ونيجيريا وتوغو، للتشجيع على إجراء حوار بين رؤساء كل من غينيا وليبريا وسيراليون، وقرر إيفاد بعثة تابعة للجماعة إلى ليبريا في ١٨ نيسان/أبريل لتقييم امتثال ليبريا لطلبات مجلس الأمن الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠٠). وأفهم أن الممثل الدائم لمالي قد أبقى مجلس الأمن على علم دائم بهذه التطورات الهامة.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أتطرق إلى إجراءات المتابعة التي تقوم بها الأطراف والبعثة. ففي اجتماع عقد في ماكيني يوم ٦ أيار/مايو، أقر القادة العسكريون للجبهة الثورية المتحدة بالإجماع قرارات أبوجا وأنشأوا لجاناً للإشراف على متابعة تنفيذ هذه القرارات. وفي اجتماعات تالية جرى عقدها مع البعثة، أكد ممثلو الجبهة مجدداً التزام قادتهم بالانسحاب من كامبيا يوم ١٨ أيار/مايو، والإفراج عن ٢٠٠ طفل من المقاتلين الأطفال بحلول ٢٥ أيار/مايو، وإعادة جميع الأسلحة المستولى عليها بحلول ٣٠ أيار/مايو. وهذه الأعمال التي قامت بها الجبهة المتحدة الثورية تطور إيجابي بحاجة إلى تشجيع ومتابعة عن كثب.

ومن الجدير بالذكر أن انسحاب كل مقاتلي الجبهة من منطقة كامبيا سييسر الجهود لعودة لاجئي سيراليون من غينيا حتى يمكنهم العودة إلى ديارهم. وذلك الانسحاب من شأنه أن يرسي سابقة إيجابية لانسحاب الجبهة من مناطق أخرى، ولا سيما مناطق إنتاج الماس.

في ٩ أيار/مايو، نظمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون اجتماعا مع حكومة سيراليون للإعداد لاجتماع ١٥ أيار/مايو بين الجبهة، وحكومة سيراليون والبعثة الذي سيوضح الأنماط ويضع جدولا زمنيا صارما لعملية نزع

السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج، عملا بالقرار الذي اتخذ في اجتماع الاستعراض لاتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار.

وإذ أنتقل إلى نشر البعثة في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة، أود أن أبلغ المجلس، بأن البعثة قامت، وفقا لمفهوم عملياتها، بالانتشار إلى المناطق التي تسيطر عليها الجبهة، وعلى وجه خاص لونسار، وماكيني وماغبوراكا، بين ٧ و ٢٣ نيسان/أبريل. وواصلت البعثة أيضا القيام بدوريات طويلة المدى في تلك المناطق، بما فيها ثلاث دوريات إلى قطاع كونو، وقعت اثنتان منها ليلا، مما مكن من الوصول إلى المنطقة سواء من الشرق أو من الغرب. وإحدى الدوريات جرى القيام بها من ماغبوراكا إلى كويدو، وكونكورو، وسايما وكوارو، على بعد كيلومترين من حدود غينيا. ومن الشرق، قامت الكتيبة الغينية بدورية من دارو إلى بومومبو، وبيندا جوما، وغانداهون ووواما. وجرى القيام أيضا بدوريات طويلة المدى ثلاث مرات إلى كيلاهون من دارو، وأيضا إلى بويدو.

لقد رحب الأهالي المحليون بحرارة بنشر بعثة الأمم المتحدة وبالدوريات، التي كان لها أثر إيجابي جدا وفوري على الأنشطة الاقتصادية في المناطق المعنية، وعلى عودة المشردين. وتدرس البعثة إقامة وجود دائم في كامبيا وكويدو.

ويتعين أن تبدأ الفرقة الباكستانية الانتشار في نهاية هذا الشهر، مع وصول جماعة متقدمة من الجنود مكونة من ٩٠٠ فرد. وستكون هناك عناصر عديدة في الفرقة الباكستانية. والجماعة الكاملة المكونة من ٥٠٠ ٤ فرد يتعين وجودها ميدانيا بحلول أوائل أيلول/سبتمبر. والأمانة العامة تستعرض أيضا عروضا من نيبال والسنغال، بخاصة فيما يتعلق بنقص المعدات الخاصة بفرقهما.

(تكلم بالانكليزية)

أود الآن أن أنتقل إلى بعض انتهاكات وقف إطلاق النار. لقد تلقت البعثة تقارير عن مصادمات بين قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية بالقرب من حقول تونغو يوم ١٩ نيسان/أبريل، وفي تاليا، ٩ كيلومترات شرقي ملتقى طرق مانو، يوم ٦ أيار/مايو. وأسفرت التحقيقات التي أجرتها البعثة عن التقرير الأول لانتهاك وقف إطلاق النار عن أن الجبهة المتحدة الثورية صدت هجوما قامت به قوات الدفاع المدني. وفي الوقت الحالي، استقر الوضع في المنطقة، والمدنيون الذين فروا إلى ملتقى طرق كينيما ومانو بدأوا العودة إلى قراهم. ولا تزال البعثة تحقق في التقرير الثاني لانتهاكات وقف إطلاق النار.

وقد أذيع أن قوات الدفاع المدني تلقت أوامر من قيادتها في فريتاون بإعادة الاستيلاء على منطقة كونو من الجبهة المتحدة الثورية. ويتعين مراعاة أن منطقة كونو منطقة رئيسية لإنتاج الماس. والجبهة المتحدة الثورية تدعي أن اعتداءات قوات الدفاع المدني على موقعها في منطقة كونو تمت بمساعدة القوات الغينية. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن اعتداءات بالمدفعية والطائرات الحربية المروحية شنتها القوات الغينية على مواقع الجبهة المتحدة الثورية بالقرب من حدود سيراليون - غينيا. ويؤمل أن ينهي انسحاب الجبهة المتحدة الثورية من كامبيا هذه الاعتداءات في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه ندعو كل الأطراف المعنية إلى ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس.

لقد استمر مد نطاق سلطة حكومة سيراليون في أنحاء البلاد. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن الأمين العام أكد في تقريره التاسع بخصوص البعثة على أن النشر المستمر لقوات البعثة يجري لغرض أساسي هو تيسير استعادة سلطة الحكومة في أنحاء سيراليون. ونتيجة للضغط المستمر الذي

تمارسه البعثة على الجبهة المتحدة الثورية قام مسؤولون حكوميون في مجال التعليم والصحة بزيارات تقييم، وستجرى قريبا امتحانات مدرسية حكومية في ماكيني وفي غيرها. ووافقت الجبهة المتحدة الثورية أيضا على نشر قوة شرطة سيراليونية في لونسار، بل إنها دعت إلى ذلك فعلا. وتجرى الآن عملية استعادة خدمة البريد في لونسار. إلا أن عدم توفر الموارد والقدرة من جانب الحكومة لا يزال قيدا كبيرا على الجهود الرامية إلى مد نطاق الإدارة المدنية.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، انطوى انتشار البعثة في أنحاء البلاد على فتح أول مكتب لحقوق الإنسان في كينيما. وهذا جزء من الجهود التي تستهدف إنشاء وجود دائم لحقوق الإنسان في المناطق يقوم، في جملة أمور، بالرصد، والإبلاغ، والتدريب وبناء القدرات في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي، مع التركيز على إقامة لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وفي هذا الشأن، ننوي تقوية ملاك قطاع حقوق الإنسان في البعثة من ١٤ إلى ٢٠ موظفا مهنيا.

لقد أحرز تقدم كبير نحو إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بإجراء تقييم مبدئي لترشيحات يبلغ عددها ٥٤ ترشيحا تلقيت للمناصب الوطنية الأربعة، وبالاجتماع الوشيك الذي سيعقده الممثل الخاص للأمين العام لمستشاريه القانونيين، الممثلين للمجلس المشترك بين الديانات، ومجلس الرؤساء السامين والمجتمع الدولي، والذي يتخذ في سيراليون مقرا له. وهؤلاء المستشارون سيساعدونه في وضع قائمة قصيرة.

في الوقت نفسه، حدد المفوض السامي لحقوق الإنسان ثلاثة أشخاص مناسبين أعضاء دوليين في اللجنة ويتحقق الآن من توفرهم. وتعمل البعثة أيضا مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي شكلت فريقا عاملا تابعا للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة لتعزيز الشعور بالملكية الوطنية. وتجرى الآن حملة توعية بشأن اللجنة.

فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة تصعد جهودها لرفع مستوى الوعي لدى القوات في الميدان فيما يتعلق بمخاطر هذا الوباء. وقد عقدت البعثة حلقات دراسية للتوعية لقواتها ووزعت واقيات ذكرية على أفراد القوة، وستوزع قريبا بطاقات توعية بالوباء مصممة خصيصا للعاملين في حفظ السلام، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

أخيرا، أود أن أشير إلى زميلي في إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مساعد الأمين العام السيد ابراهيم فال، ونائبه منسق الإغاثة في حالة الطوارئ السيدة كارولين مكاسكي، اللذين سيقدمان إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا وبعثة السيدة مكاسكي إلى بلدان اتحاد نهر مانو، على التوالي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالة الطوارئ.

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): يسرني فعلا أن أحيط المجلس علما بمهمتي الأخيرة، وعلى وجه الخصوص بالتزامن مع زميلي السيد غهينو والسيد فال، لأنني أعتقد أن هذا مثال طيب على كيفية عمل كل الأطراف في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل وثيق جدا لمعالجة الحالة البالغة التعقيد الواقعة في تلك المنطقة.

وفقا لطلب المجلس، حاولنا أن نوفر بعض الخرائط عن طريق استعمال آلة رأسية لتسليط الضوء على الشاشة، لكن هذه القاعة لا تصلح لهذا؛ لقد حاولنا، لكن كان من

المستحيل قراءة الخرائط. ولدينا خريطة معدة للتوزيع قيل لي إنها ستكون معنا بعد لحظات. وسنوزع هذه، كما نأمل، ونحن نتكلم.

وبين ١٧ و ٢٥ نيسان/أبريل، زرت البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو، غينيا وسيراليون وليبريا. وكان الهدف الأساسي لهذه البعثة تقدير الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية وتقييم آليات التنسيق الإنساني بين البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو وبين كل بلد منها والبلد الآخر. واعتبر هذا من الأمور الضرورية بالنظر إلى البعد الإقليمي للأزمة الراهنة. والتغيرات التي حدثت مؤخرا في هيكل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فضلا عن نتائج الزيارة التي اضطلع بها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبعثة المشتركة بين الوكالات التي جرى إيفادها مؤخرا إلى غرب أفريقيا بقيادة زميلي، السيد فال. وفضلا عن ذلك، طلب الأمين العام أن أتولى، أثناء زيارتي، جمع الآراء والمعلومات ذات الصلة بطلب هذا المجلس الاستجابة إلى الفقرة ٩ من قراره ١٣٤٦ (٢٠٠١)، وبخاصة السؤال المتعلق بكيفية المضي في قضية اللاجئين والمشردين داخليا في سيراليون وحولها، بما في ذلك عودتهم إلى مناطق آمنة.

وصحبني أحد مانحينا الرئيسيين، السفيرة ماركا فالين سفيرة السويد للشؤون الإنسانية، مع موظفي إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويجدر بي أن أضيف أنه كان من المفيد إلى أقصى حد لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام أن يزوروا بلدا كسيراليون، حيث توجد بعثة رئيسية لحفظ السلام، وأوصي بأن نفعل ذلك على نحو أكثر تكرارا.

وفي غينيا، استفدنا من وصولنا في نفس وقت وصول السيدة كلير شورت، وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة، والسيد شارل جوسلان، وزير الفرانكوفونية والتعاون في فرنسا، اللذين كانا يزوران المنطقة، وأكرر أن ذلك كان مفيدا جدا.

وقابلت كبار الرسميين في الحكومات الثلاث كلها: في غينيا، رئيس الوزراء؛ وفي سيراليون، وزير الشؤون الخارجية؛ وفي ليبريا، وزيري الشؤون الخارجية والتخطيط واللجنة الرئاسية المشتركة للشؤون الإنسانية. وفي البلدان الثلاثة كلها أجريت مشاورات – كالعادة – مع فريق الأمم المتحدة في البلد والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي ووسائط الإعلام.

ومن الواضح بطريقة مؤلمة أن النهج الإقليمي المستحدث هو النهج الصحيح على نحو مطلق، وبخاصة بين البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو. والنتيجة الرئيسية لبعثتي هي مدى تغذية الأزمة في كل من البلدان الثلاثة للأزمات في البلدان المجاورة. فلا توجد حدود واحدة لم تتأثر فتزيد العواقب الإنسانية من تفاقم الأزمات الإنسانية مما يجعل من الواضح على نحو مؤلم أنه لا بد من النظر إلى حل هذه الأزمات بأسلوب مترابط.

وأود أن أتناول بإيجاز هذه البلدان الثلاثة على وجه الخصوص. وجدنا في غينيا أمة، بعد سنين من معالجة ما فاض إليها من الحرب في سيراليون وتكلفة ذلك، تواجه الآن للأسف أزمة إنسانية خاصة بها يتراوح فيها عدد المشردين داخليا ما بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة. وزيادة تفاقم الحالة في ليبريا قد يزيد هذا العدد زيادة كبيرة. وزرنا منطقة لانغويت – أو باروتس بيك، كما تعرف في سيراليون – وكيسيدوغو وغويكيدو وزرنا مخيمات في المنطقة، بما فيها المراكز الانتقالية في كوناكري.

وما كان واضحا بشكل مؤلم، فضلا عن الطبيعة الإقليمية للأزمة، قلة المعلومات الاستراتيجية من بلد إلى

آخر. ووجدنا أن نقص المعلومات داخل غينيا فيما يتعلق بالحالة في البلدان المجاورة يؤدي في كثير من الأحيان إلى ظهور اقتراحات بعودة اللاجئين عودة تامة إلى بلدانهم الأصلية. وتقديرنا هو أن ظروف العودة إلى سيراليون أو ليبريا غير متاحة في الوقت الحالي. وغمرتنا السعادة عندما تلقينا تأكيدات من حكومة غينيا بالتزامها الكامل بالوفاء بواجباتها بموجب الاتفاقية المعنية باللاجئين. والواقع أنها تعمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نهجها ذي المسارين. وبطبيعة الحال، فإن النهج ذا المسارين هو النهج المزدوج لمساعدة اللاجئين القريبين من الحدود على إعادة توطينهم في مناطق داخلية آمنة في غينيا، مع تقديم المساعدة في نفس الوقت إلى من يعبرون الحدود طواعية. والواقع أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالدعم الكامل من حكومة غينيا، قد قطعت شوطا طويلا في نقل اللاجئين بعيدا عن لانغويت، فأعيد توطين ٤٠ ٠٠٠ نسمة إلى الآن، ومن المتوقع أن يتم ذلك خلال الأيام العشرة القادمة.

ومع ذلك، وجدنا أن إعادة التوطين هذه، بالإضافة إلى أنباء تحسن الحالة في سيراليون، تتسببان في زيادة محاولات البعض العودة إلى جنوبي سيراليون عن طريق مناطق تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. وهذا يلقي عبئا ضخما على عاتق المجتمع الإنساني، كما يشكل في الواقع صعوبات خطيرة بالنسبة للاجئين الذين يجدون أن عودتهم إلى ديارهم ليست أمرا يسيرا. فيجري إيقاف اللاجئين عند عبورهم أراضي الجبهة المتحدة الثورية، حيث أن الجبهة تقصد تسجيلهم. وسمعنا أنباء بطريق مباشر عن بضائع تجري سرقتها، وتحقق الأمم المتحدة في الميدان في ادعاءات المنظمات الدولية غير الحكومية بأنه تجري مهاجمة اللاجئين بالفعل.

وأقول إنه توجد في سيراليون خمس قضايا رئيسية تتسم بها الحالة الإنسانية. الأولى، أن المجتمع يحاول أن يتعامل مع العائدين من تلقاء أنفسهم، بما فيهم من عادوا بموجب برنامج جرى تخطيطه من كوناكري إلى فريتاون. وقد عاد حوالي ٥٥ ٠٠٠ نسمة إلى الآن ونتوقع أن يصل هذا الرقم بسهولة إلى ١٠٠ ٠٠٠ نسمة خلال الأسابيع القليلة القادمة. وقد بدأت إعادة توطين المشردين داخليا في قراهم الآمنة حاليا، إلا أنه فضلا عن ذلك هناك احتمال المزيد من التشريد بانسحاب الجبهة المتحدة الثورية من كامبيا. وستكون هناك حاجة إلى مواصلة الغوث لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في البلد. والآن، ينبغي لسيراليون، في سخرية مؤسفة، أن تواجه تدفق اللاجئين الليبريين عبر الحدود إلى مناطق يرى المجتمع الإنساني أنه لا مكان فيها لعودة مهاجري سيراليون. وبالتالي، نحاول إيقاف تدفق اللاجئين من سيراليون إلى الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، إلا أننا نواجه الآن احتمال تدفق من الليبريين عبر نهر مانو نفسه.

وسنذكر في سيراليون أن نائب الممثل الخاص للأمين العام عين مؤخرا منسقا إنسانيا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وكان هذا قرار صعب، إلا أنني أعتقد أنه تطور إيجابي جدا. ومع ذلك، سيحتاج المنسق الإنساني إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجتمع الإنساني الذين لا ينتمون إلى الأمم المتحدة لكي يؤكد للمجتمع الإنساني الأعرض أن هذا لا يعني أي تخفيض في الانتباه لاحتياجاتهم. وقد طلب إلى الشخص الحالي أن يرسل تقريرا بعد بقائه في منصبه بضعة أسابيع، بهدف تقرير ما إذا كان من الواجب زيادة تدعيم وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مع العلم بأن نائب الممثل الخاص تقع على عاتقه - بحكم منصبه - قائمة طويلة جدا من المسؤوليات المعقدة، بما فيها من قضايا تتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبالحكم.

ووجدنا أنه خلال الأشهر القليلة الماضية، تطورت علاقة حسنة بشكل واضح بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمجتمع الإنساني، وسررنا كثيرا لعلمنا بذلك. وتنتفع العمليات الإنسانية إلى حد ما من القدرات السوقية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونرحب بذلك وسنبحث عن فرص زيادتها.

وزارت البعثة مخيمات المشردين داخليا. ورأينا أوائل المشردين داخليا يعودون إلى قراهم، وفي هذا علامة حقيقية على الأمل. وزرنا أحد مخيمات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، رغم وجود عدد قليل جدا من الأفراد به، ورأينا في الجنوب الغربي بعض اللاجئين العائدين يعاد توطينهم في مناطق ليست بأراضيهم، حيث أن ديارهم في الشمال لا تزال وراء خطوط الجبهة المتحدة الثورية.

وفي مايكيني، اجتمعنا بقيادة الجبهة، عيسى سيساي وزملائه. وكانت الرسالة التي أبلغناها للجبهة من وجهة نظر العاملين في المجال الإنساني هي طلب الوصول الحر والآمن للعاملين في المجال الإنساني وحرية الاضطلاع بالتقييم وتقديم المساعدات دون مرافقين في هذه المناطق. ووضحت أن قدرة المجتمع الإنساني على الوصول إلى مناطق وراء خط الجبهة تتطلب لا كلمتهم فحسب، حيث أصروا على أننا سنكون آمنين، بل تتطلب كذلك برهانا ملموسا على ذلك حيث أننا، كما يعلم الأعضاء، لم نمر بتجارب طيبة في الماضي.

ومن القضايا التي أثرناها كدليل على حسن النية إطلاق سراح الجنود الأطفال، فضلا عن الفتيات. وكل مرة نتكلم عن الجنود الأطفال، أطلب إلى المجتمع الإنساني أن يؤكد كذلك أنه يجري خطف الفتيات.

لقد عرفنا على التو في هذا الصباح، أن الجبهة المتحدة الثورية، فيما يبدو، أطلقت سراح ٩٧ طفلا وسلّمتهم للمنظمة غير الحكومية كاريتاس، في ماكيني. ولا أعرف عدد البنين وعدد البنات بينهم، ولكن هذه أول مرة يطلق فيها سراح ٩٧ طفلا وتعد علامة حسنة جدا.

ثمة قضية من قضايا سيراليون ستكون صعبة للغاية، وذلك بالرغم من تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والأمل في عودة بيئة من الأمن إلى البلد، تتمثل في مدى قدرة الحكومة على استئناف الخدمات. والمجتمع الإنساني يبذل بالفعل جهدا أكبر من طاقته إلى حد كبير؛ لقد تلقينا زهاء ٢٥ في المائة من الأموال المطلوبة في النداء الموحد، وأصدرنا نداء آخر من أجل تقديم الأموال لمساعدة الجهد الإنساني. ويتعين علينا أن نتذكر، بينما تحاول الحكومة استعادة الخدمات، أن العاملين في الحكومة أنفسهم من بين المشردين: وتجد في مخيمات اللاجئين في غينيا فنيين وعاملين حكوميين، وتحتل الحكومة أدنى مرتبة، عند الرقم ١٧٥، في مؤشر التنمية البشرية. وبالاقتران بالخراب الذي خلّفته الحرب، يعني هذا أن خطط إعادة تشكيل وتقديم خدمات الحكومة مع مضي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قُدما، سوف يتطلب تقديم مساعدة هائلة إلى الحكومة: في ميدان بناء القدرات والموارد على حد سواء.

أما الحالة في ليبريا، على عكس ما هي عليه في سيراليون، حيث يمكن القول إنه توجد علامات قوية تبشر بالأمل – فهي إلى حد أكبر حالة من اليأس المتزايد. فالشعور السائد هو أن الحالة من الناحيتين السياسية والعسكرية آخذة في التدهور بسرعة. والبعثة ذاتها، ظلت، في الحقيقة، في مونروفيا لأن السفر إلى المناطق المتأثرة بالأزمة غير آمن. وتُنشر مقالات عن المشردين حديثا في الصفحات الأولى من الصحف المحلية كل يوم، جنبا إلى جنب مع انشغال البلد بالجزاءات، وبخاصة عندما كنا هناك في زيارة أعقبت زيارة رئيس لجنة الجزاءات التابعة للمجلس، السفير محبوباني بأيام قلائل. واجتمعنا مع أحزاب المعارضة ومع أعضاء في شبكة السلام لنساء نهر مانو، وجميعهم من الأشخاص المعنيين

بصورة جادة بإمكانات عودة ليبريا إلى حالة الحرب الأهلية. وبلغنا أن مجموعتي الثوار الرئيسيتين، أوليمو – كاف وأوليمو – جي، اللتين كانت تحارب إحداهما الأخرى في الماضي، قد شكلتا تحالفا وتقومان، استجابة لطلب الرئيس تايلور، بتعبئة الجبهة القومية الوطنية لليبريا، وهي الفئة التي نُزع سلاحها في عامي ١٩٩٧و ١٩٩٨.

القتال دائر حاليا على طول الحدود في شمال مقاطعة لوفا – وهي المقاطعة التي تقع على الحدود الجنوبية الشرقية لسيراليون وجنوب غربي غينيا. لقد أدى القتال إلى زيادة عدد المشردين داخليا في ليبريا؛ والرقم الذي بُلِّغنا به يتراوح ما بين ٠٠٠ ٦٠ و ٠٠٠ ٨٠، ثلثه إلى نصفه تم تشريدهم في الثلاث أو الأربع أسابيع الماضية. وتقدِّر اللجنة الليبرية المعنية بعودة اللاجئين وإعادة توطينهم أنه لا يزال يوجد، إضافة إلى ذلك، زهاء ٠٠٠ ١٦٠ من لاجئي ليبريا في المنطقة وزهاء ٠٠٠ ٧٥ من لاجئي سيراليون في ليبريا، زهاء ٥٠ في المائة منهم يتلقون المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين أنه ليس بالمستطاع الوصول إلى العدد المتبقي. وحسبما سبق أن ذكرت، يهرب حاليا عدد من الليبريين عبر نهر مانو إلى سيراليون، ويتصورا أيضا أن بعض اللاجئين السيراليونيين في ليبريا ربما يعودون معهم. وتنشد الحكومة تقديم المساعدة، وكانت ليبريا مشمولة بالنداء الموحد الإقليمي لغرب أفريقيا الذي استهل منذ فترة الشهر ونصف الشهر الماضية في جنيف. ولكننا لم نتلق حتى الآن سوى مبلغ ضئيل جدا: ولم يتم تمويل سوى ٨ في المائة من ذلك النداء حتى الآن.

وأود أن أذكر خلاصة أو خلاصتين على جناح السرعة، ثم أذكر توصية أو توصيتين بعد الزيارة. أولا وقبل كل شيء، لقد قدمت إليكم أرقاما كثيرة. الأرقام تؤدي إلى كثير من التشويش؛ فهي تتغير من أسبوع لآخر، وتتغير مع حركة الناس؛ كما أنها تتغير كلما تمكّنا من الوصول إلى الجهة المعنية على نحو أفضل وكلما أعددنا تقديرات على نحو أفضل. ولهذا أعرب عن الأسف إذا كانت الأرقام التي لدينا الآن غير الأرقام التي كانت لدينا من قبل؛ فهذا هو السبب: عندما نعالج مشاكل التشرد، هذا هو الخطر الذي نواجهه. غير أن عدد اللاجئين والمشردين الذين نعالج مشاكلهم رقم يتراوح بين مليون ومليون ونصف في البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

وحسبما ذكرت في البداية، أكدت البعثة الحاجة إلى تصدي الأمم المتحدة للحالة في هذا الجزء من العالم من منظور مستنير تماما بالدينامية الإقليمية. فتفهم التفاعل الإقليمي المتبادل فيما بين البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو له أهميته في التصدي للحالة الإنسانية المتفجرة في سيراليون وليبريا والمتفجرة الآن ولسوء الحظ في غينيا.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أن الأمر يقتضي تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والتحليل ليس فحسب على أساس كل بلد على حدة بل على أساس إقليمي. ولا تزال المساعدة مطلوبة بمستويات عالية جدا، ليس فحسب للاجئين بل أيضا للعدد المتزايد من المشردين داخليا.

وبالرغم من أن الأحداث في سيراليون تدعو إلى التشجيع، فإن التطورات في البلدين المجاورين تدعو إلى القلق. والأخبار المشجعة في سيراليون مصحوبة أيضا بمشاكلها الخاصة: إعادة بسط سلطة الحكومة والتكاليف الهائلة المصاحبة لذلك إذا أردنا استدامة الأمن المتزايد في البلد.

وفيما يتصل بتوصيات البعثة، نوصي بأن يُنشئ مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية قدرة إقليمية لتقديم آليات لتسهيل تبادل المعلومات الاستراتيجية وتحليلها، بما في ذلك بيانات نظام المعلومات الجغرافية، بشأن التطورات في هذه المنطقة دون الإقليمية، فيما بين الأمم المتحدة وشركائها في

غينيا وسيراليون وليبريا، ودعم التخطيط لحالات الطوارئ على الصعيد دون الإقليمي وجهود حشد الموارد. وينبغي أن يرتبط هذا الوجود بمكتب الأمم المتحدة المقترح لغرب أفريقيا، على الرغم من أنه رهنا بموقع ذلك المكتب الذي سوف يتم تحديد مقره في نهاية المطاف. ليس ثمة حاجة لعنصر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكون في نفس مكان المكتب السياسي، لأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينبغي أن يتخذ مقرا له في أحد البلدان التي تمر بأزمة.

وثمة حاجة ماسة أيضا إلى تمكين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أن تقدم المعونة للمشردين داخليا وللمجتمعات المضيفة وذلك بتمويل عمليات النداء الموحد لغرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأضيف أيضا أن الحاجة تقتضي قيام المانحين بتقديم الدعم لشبكة السلام لنساء نهر مانو كجزء من ذلك الجهد. لقد تكلمنا كثيرا عن دور المرأة في بناء السلام، والفرصة مهيأة الآن لعمل شيء ملموس بشأن ذلك.

وإضافة إلى ذلك، سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعزيز وجوده في غينيا وليبريا، ونوصي بشدة بأن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للنهج المزدوج الذي تتبعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تجاه اللاجئين من سيراليون في غينيا.

أخيرا، وريثما تحسم مسألة إنشاء آلية لضمان زيادة إمكانية الوصول للقدرة السوقية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون للأطراف الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية، نطالب المانحين بزيادة دعمهم للعملية السوقية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي في سيراليون. إن وكالات الإغاثة تستخدم الطائرات المروحية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في عمليات التقييم وعمليات الإجلاء الطبي.

أخيرا، التمويل مطلوب لبناء قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية في المناطق المحررة حديثا. الحالة الخطيرة للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من الأقليات الضعيفة الأخرى تتفاقم بسبب الفقر المدقع وعجز الحكومة، فضلا عن انخفاض الاستجابة الدولية بصورة مزمنة للنداءات من أجل المساعدة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه على إثر البعثة التي أوفدت إلى غرب أفريقيا والتي تشرفت برئاستها، أتيحت لي أول فرصة لإحاطة المجلس علما بتلك البعثة وقدمت تفاصيل عن اختصاصاتها ومخططاتها وعن حلها وعن الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها.

وفي أحيان كثيرة، وصفنا مشروع غرب أفريقيا بأنه يتكون من ثلاثة جوانب: البعثة نفسها، والتقرير، وأخيرا تنفيذ التوصيات. ويمكننا أن نقول إننا وصلنا اليوم إلى المرحلة الأكثر أهمية في هذا المشروع الثلاثي. أي أن الوقت قد حان لتنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير.

ولذا، فإن فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام حتى قبل إيفاد البعثة إلى غرب أفريقيا، تتواصل اجتماعاتها لاستعراض السبل والوسائل العملية لتنفيذ التوصيات. ولهذا السبب، أيضا، فإننا نوالي الاتصال بشركائنا المحتملين الرئيسيين ونلتمس وجهات نظرهم بشأن تنفيذ التوصيات حتى يتسنى منذ البداية إيجاد حوار مع كل المعنيين بتنفيذ توصيات البعثة.

والتوصيات المقدمة للمجلس تتناول جوانب عدة. ويأتي بعض هذه الجوانب في نطاق مسؤولية مجلس الأمن مباشرة، وأود أن أركز في إحاطتي الإعلامية اليوم على

التوصيات ذات الاهتمام المباشر لمجلس الأمن. إن إداراتنا وأقسامنا ووكالاتنا تعكف حاليا على تحديد المسؤوليات عن كل من التوصيات، ووفق أي جدول زمني، وعلى أي أساس من الطرائق العملية.

وفي هذا الصدد، أود أن أركز على فئات ثلاث من التوصيات ذات الاهتمام المباشر لمجلس الأمن. الفئة الأولى تشمل التوصيات المتعلقة بالآثار المترتبة على الصراعات بالنسبة لأربع من دول غرب أفريقيا، معظمها أعضاء في اتحاد نهر مانو. لذا، أعتقد أن هذه التوصيات تكمل الإحاطات الإعلامية التي قدمها زملائي للتو. أما الفئة الثانية من التوصيات فتشمل الترتيبات المؤسسية التي وضعتها البعثة المشتركة بين الوكالات. والفئة الثالثة من التوصيات تتعلق بالموضوعات التي تتجاوز الحدود والتي تتطلب اهتماما خاصا من مجلس الأمن.

وتتعلق الفئة الأولى أساسا بالمأزق الراهن الذي وصل إليه الحوار بين رؤساء الدول المختلفة في منطقة نهر مانو دون الإقليمية. وقد يتذكر المجلس، مثلما قال السيد غينو وكيل الأمين العام قبل قليل، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقدت في الآونة الأخيرة اجتماع قمة في أبوجا، وأنشأت لجنة للوساطة على مستوى رؤساء الدول تضم رؤساء مالي وتوغو ونيجيريا. وقد اختير هؤلاء الرؤساء لأن السيد كوناري هو الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد إياديما هو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والسيد أوبا سانجو هو رئيس الدولة صاحبة المشاركة الأكبر في حفظ السلام في غرب أفريقيا. وأجد لزاما عليَّ أن أسجل أنه على الرغم من هذه المبادرة فلم يتسن بعد إقناع رؤساء الدول الثلاث بالجلوس على نفس طاولة المناقشات. بل وحتى فكرة الإعداد لاجتماع تحضيري لوزراء الخارجية في البلدان الثلاثة لم تلق صدى إيجابيا لدى الشركاء المحتملين. ويعني ذلك أن الوضع مستمر في التدهور منذ وصول البعثة التي أتولى رئاستها إلى غرب أفريقيا. وقد اقترحنا في التقرير أن يتعاون أعضاء مجلس الأمن، سويا مع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية إقامة هذا الحوار. ولهذا، فإنني أشدد على هذه التوصية، لا سيما بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن الذين قد يكون لهم بعض التأثير على رئيس واحد أو أكثر من رؤساء الدول المعنيين. ومن البديهي أن الوضع العسكري المتدهور، لا سيما مع تفاقم الحالية في ليبريا، يسمح لنا الآن، ويا لها من مفارقة، ببدء حوار على أساس قد يكون أكثر دواما. وإلى جانب ذلك، قد يكون من المستصوب أن يوجه مجلس الأمن مرة أخرى نداء إلى رؤساء الدول الثلاث وأن يحثهم على بدء الحوار.

أما الجانب الثاني الذي ركز عليه التقرير فيتعلق بالوضع في سيراليون. إذ بعد الإحاطات الإعلامية التي قدمها زميلاي، لن أتناول مسألة إعادة بدء عملية السلام، أو الحالة الإنسانية، إلا للتأكيد على أنه في إطار النتائج التي تمخض عنها اجتماع قمة أبوجا المنعقد مؤخرا، والذي فتح نافذة أطلت منها فرصة لبدء عملية السلام من جديد، فمن الأهمية بمكان التخطيط لإجراء الانتخابات في سيراليون في نهاية هذا العام، على أن تؤخذ كافة الأبعاد والآثار بعين الاعتبار. وفي حقيقة الأمر، كان من رأي البعثة أنه بالنظر إلى الوضع السائد في سيراليون، فمن السابق لأوانه، على أقل تقدير، التفكير في تنظيم الانتخابات في سيراليون بنهاية هذا العام، إذ أن جزءا كبيرا من هذا البلد يقع تحت السيطرة الفعلية للجبهة المتحدة الثورية وأن عددا كبيرا من السكان هم من النازحين داخليا واللاجئين في الخارج.

أما بالنسبة لغينيا، فتقترح البعثة عقد مؤتمر دولي لحشد المساهمات المالية بغية مساعدة غينيا في معالجة الوضع الإنساني والاجتماعي. ولعل المجلس يتذكر أنه في عام ١٩٩٩ عقد اجتماع مائدة مستديرة أولي. ومن سوء الطالع

أن خطة عقد مؤتمر دولي ثان لم تر النور، بسبب الحالة السياسية السائدة في غينيا في المقام الأول، وكذلك بسبب الوضع المتدهور في اتحاد نهر مانو. ومن رأي البعثة أنه في ظل التهديد الراهن للاستقرار في غينيا، ونتيجة للأثر الممتد لوجود اللاجئين هناك، حيث يشكلون نحو ١٠ في المائة من السكان، فإن غينيا التي تبذل جهودا متميزة من أجل تحسين حالة اقتصادها - كما تعترف بذلك مؤسسات بريتون وودز - تستحق دعما أكبر. ولهذا السبب، تشدد البعثة على اقتراحها بعقد مثل هذا المؤتمر الدولي.

أما بالنسبة لغينيا - بيساو التي تقع، جغرافيا، خارج منطقة اتحاد نهر مانو، فإن الوضع الخطير والمزعزع السائد في البلد الذي نتج عن أزمة طويلة مرت بثلاث مراحل - الإطاحة بحكومة الرئيس نينو الشرعية، وإقامة فترة انتقالية طويلة تحت سيطرة الجيش، وأخيرا، عقد انتخابات رئاسية وتشريعية لإنشاء نظام حكم جديد - وتركت أثرها على هياكل البلد الاقتصادية والاجتماعية، فإن حالة انعدام الاستقرار السياسي مستمرة بشكل خاص. وهنالك أيضا انعدام الاستقرار الاقتصادي الذي نتج من ناحية عن تدني موارد البلد، وبشكل خاص، سعر واحد من أهم موارد البلد، حبة الكاشو، الذي انخفض بنسبة ٤٠ في المائة في السوق العالمية، بالإضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالالتزام الذي قطعته على نفسها في عام ١٩٩٨ لمساعدة البلد. والوضع الذي نتج هش للغاية. وإننا نعتقد أنه بسبب ذلك وبسبب الشروط التقليدية التي تفرضها المؤسسات المالية على الدول التي تمر بأزمات اقتصادية، فإنه من اللازم عقد مؤتمر دولي حول تمويل التنمية والحاجات الإنسانية في غينيا - بيساو.

أخيرا، وبالنسبة لكوت ديفوار، فإن البعثة قررت أنه يجب أخذ الوضع الاقتصادي بعين الاعتبار لا كما هو قائم في البلد فحسب، وإنما أيضا من حيث تأثيراته على البلدان المجاورة. وبعبارة أخرى، يجب أخذ الأثر الاقتصادي لكوت ديفوار في الحسبان على الدول المجاورة بشكل عام وعلى الاتحاد الاقتصادي والمالي لدول غرب أفريقيا بشكل خاص، لأن اقتصاد كوت ديفوار يشكل ٤٠ في المائة من القوة الاقتصادية للاتحاد. لذلك اقترحت البعثة أنه بالإضافة إلى الضغط والتأثير على حكومة كوت ديفوار لحملها على إجراء حوار فعَّال يؤدي إلى مصالحة وطنية فإنه لا بد من العمل على ضمان ألا تزداد الأزمة الاقتصادية والمالية في كوت ديفوار تفاقما للتخفيف من آثارها السلبية على الاتحاد الاقتصادي المالي. لذلك قمنا هنا بدعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة.

ويبدو أنه بعد انتهاء عمل بعثتنا عادت بعثة تقصي الحقائق الدولية، التي أنشأها الأمين العام، إلى نيويورك أيضا. وتقوم تلك البعثة حاليا بإعداد تقريرها وتوصياتها حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال الانتخابات الرئاسية. وتعتقد اللجنة أن بإمكانها تقديم تقريرها قبل نهاية الشهر. ولم يرد في حوارنا مع رئيس اللجنة ما يمنع من تنفيذ اقتراح بعثتنا لعقد اجتماع لدعم كوت ديفوار.

هذه هي التوصيات في الفئة الأولى. أما بالنسبة للتوصيات في الفئة الثانية، أي تلك المتعلقة بالترتيبات المؤسسية، فإنها تنقسم إلى فئتين.

أولا، اقترحت البعثة إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وهذه نتيجة منطقية للموافقة العامة التي حظيت بها الفكرة التي بدأها المجلس نفسه بعد سفر البعثة إلى اتحاد نهر مانو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وتلقت البعثة توجيهات من الأمين العام للنظر في نهج متكامل للمناطق الفرعية لمشاكل غرب أفريقيا بدلا من الاستمرار في العمل على أساس قطاعي ولكل بلد على حدة. ونتيجة للتأييد العام

لهذا النهج، اقترحنا إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتم توضيح صلاحيات المكتب في التقرير والتوصيات، ولهذا لا أشعر بالحاجة إلى التطرق إليها ثانية.

بعد انتهاء البعثة من ولايتها تشاطرنا التقرير مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي وأفرقة الأمم المتحدة العاملة في الميدان والشركاء الآخرين. وقد قمنا بذلك لالتماس آرائهم وملحوظاتهم وتوصياتهم فيما يخص تنفيذ الاقتراح بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويمكن بالطبع تقديم الملاحظات والإعراب عن الشواغل حول الخطر من اتسام هذا المكتب بطابع بيروقراطي. لقد فكرت البعثة بكل هذه الأبعاد لإنشاء مثل هذا المكتب. ويجب أن يكون دور المكتب الأساسي جمع المعلومات والتنسيق واستخدام التعاون القائم بين أجهزة الأمم المتحدة المتواجدة في الميدان وغيرها من الشركاء لخلق بيئة دينامية لنهج متكامل يتبع في معالجة حاجات غرب أفريقيا ذات الأولوية. لذلك فإن البعثة تعتقد أن هذا المكتب يجب ألا يكون مكتبا لتبذير الأموال بل مكتبا يستخدم أقل عدد من الموظفين. وتأمل أن يعرب المجلس للأمين العام عن تأييده لإنشاء المكتب.

والتوصية الثانية ذات الطبيعة المؤسسية هي تشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات. وقد قلت إن فريقا كهذا كان موجودا قبل رحلة البعثة إلى الميدان. غير أن هنالك اليوم حاجة لإعطاء الفريق أسسا أكثر ثباتا في ضوء الحاجة إلى معالجة العواقب الاقتصادية والمالية لهذه القاعدة الموسعة.

تلك هي التوصيات المؤسسية. وأود أن أنتقل إلى الفئة الأخيرة من التوصيات، والتي تتعلق بالمسائل العابرة للحدود ذات الأهمية الكبيرة.

تتعلق التوصية الأولى بعمليات حفظ السلام وبالأمن في منطقة اتحاد نهر مانو. وفي هذا المجال، أحطنا علما خلال بعثتنا بالقلق الذي عبَّر عنه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين يواجهون الحاجة لانتهاج نهج متكامل وشامل لعمليات حفظ السلام وللأمن، وبشكل خاص في منطقة اتحاد نهر مانو وبطريقة تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المترابطة. ولست بحاجة لترديد ما قالته السيدة مكاسكي قبل قليل والتي أكدت على ضرورة مراعاة الجانب الإنساني في هذه العلاقات المترابطة وهي التي تؤمن بأن من الصعب معالجة المشاكل الإنسانية لكل بلد على حدة.

وعلينا في هذا السياق بالتحديد أن نضع الاقتراحات التي قدمها عدد من المحاورين والتي نرددها، من أجل توسعة ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كي تشمل غينيا وليبريا. وتبعا لمن تحدثنا معهم فإن ذلك لن يساعد على معالجة المشاكل في سيراليون فقط، بل سيخلق أيضا الأوضاع المناسبة لمراقبة الوضع على الحدود بين غينيا وسيراليون، وبين غينيا وليبريا.

و لم يكن لدى البعثة أدنى شك في أن طابع هذا الاقتراح مثير للجدل للغاية ورأت لزاما عليها أن تخطر به الجهات المعنية. وقد عكفت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية معا منذ وصولنا على هذه الفكرة التي ستتطلب مزيدا من التحليل. ولكن ينبغي أن نشير مرة أخرى إلى أن تقديم الاقتراح المذكور جرى في سياق نهج دون إقليمي متكامل، وهذا هو السبب في إيفاد بعثتنا إلى الميدان.

وتتعلق التوصية الثانية بالمصالحة الوطنية. فقد لاحظ الكثيرون منا أن الافتقار إلى الحوار والمصالحة في معظم بلدان غرب أفريقيا هو ما أدى إلى التهميش والاستبعاد، اللذين بدورهما لا يؤديان لإشعال الصراعات فحسب وإنما يؤديان أيضا إلى تفاقم الصراعات القائمة.

لهذه الأسباب جميعا نرى ضرورة أن يركّز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مسألة المصالحة الوطنية في أنشطته التي يضطلع بها لمنع الصراعات وتسويتها. وفي هذا الصدد، كان من دواعي دهشتنا المساهمة الحاسمة من جانب الحركات النسائية في تعزيز التسويات التي يجري التفاوض بشأنها، ولا سيما التسويات فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو. وقد شددت السيدة مكاسكي في تقريرها على دور المنظمات النسائية، ولست بحاجة إلى الإفاضة في هذا الشأن أكثر من ذلك.

بيد أنني أود الإشارة إلى أن النوايا الطيبة هي المورد الوحيد المتاح أمام المنظمات النسائية المذكورة. فهي تفتقر إلى الأموال والقدرة افتقارا شديدا. ونظرا لإدراكي الأثر الذي قد تحدثه على عملية اتقاء الصراعات وتسويتها، لا يسعني إلا أن أناشد المجتمع الدولي بأسره، والمجلس بصفة خاصة، مد يد المساعدة بانتظام إلى هذه الجماعات التي تنتمي للمجتمع المدني.

ويتمثل العنصر الثالث في نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد ذهلت بعثتنا للنقد الموجه إلى الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. إذ قيل إننا نميل إلى الوصول بعد فوات الأوان واعتماد ولايات لا تواكب الحقائق الواقعة، وإننا نتعجل الانسحاب فور إبرام اتفاق للسلام. وختاما ، قيل أيضا، وهذا هو الأمر الأهم، إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين كثيرا ما ينقصها الإتقان بسبب انعدام الموارد المالية.

وقد لاحظ من تحدثنا معهم أن إخفاق عملية نزع السلاح والتسريح ، سواء في ليبريا أو في سيراليون، هو أحد أسباب استئناف الصراعات في غرب أفريقيا وإطالة أمدها وتفاقمها. والواقع أن المحاربين السابقين إذا ما تُركوا لمصيرهم، وأغلبهم حديثو السن، لا يجدون أمامهم خيارا بعد شهور قليلة من الانتظار سوى العودة إلى حمل السلاح. علاوة على ذلك، وما لم يتم التفكير في برنامج ثابت لإعادة الإدماج والتأهيل، فثمة خطورة حقيقية في ظل مناخ اقتصادي يتسم بالفقر المطلق من إمكان أن يصبح المجتمع الدولي مسؤولا عن تفاقم المشكلة بدلا من أن يكون عاملا في حلها.

لهذا السبب نناشدكم أن يجري النظر في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن سياق أوسع كثيرا . فينبغي النظر فيها من منظور جغرافي، من أجل إشراك البلدان المرتبطة ببعضها، كما في حالة اتحاد نهر مانو، بيد أنه ينبغي النظر إليها أيضا من منطلق اقتصادي واجتماعي، وذلك من أجل التفكير في إعادة إدماج المحاربين السابقين، ولا سيما الأولاد والبنات الصغار منهم، على المدى الطويل والقصير.

وأود في هذا الصدد أن أذكّر المجلس بأن أحد الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع أبوجا، الذي أشار إليه السيد غينو منذ برهة قصيرة، يتعلق باستئناف عملية التسريح ونزع السلاح في سيراليون، وإمكانية استخلاص بعض العبر، حتى يتسنى تخصيص ما يكفي من الموارد لهذه العملية هذه المرة.

ويتعلق العنصر التالي بانتشار الأسلحة. وهذه مسألة معروفة جيدا ، وبما أنه لم يبق أمامنا سوى أسابيع قليلة على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه هنا في نيويورك، اسمحوا لي بأن أقتصر على الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرب أفريقيا ضمن إطار الحظر الطوعي الذي فرضته بغية وقف تداول الأسلحة ورصدها.

ولهذا السبب اقترحت البعثة أن تزيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، اشتراكها مع

الجماعة في هذه العملية. بل إن البعثة اقترحت النظر في فرض جزاءات على الدول التي قد تخالف هذا الحظر، سواء كانت من دول هذه المنطقة دون الإقليمية أو دولا توفر الأسلحة من خارج المنطقة.

النقطة قبل الأخيرة التي قُدمت بشأنها مقترحات محددة بشأن المسائل العابرة للحدود هي مشكلة عمليات حفظ السلام. وهنا نود أن نشدد بصفة خاصة على الظروف التي جرى فيها حث عدة بلدان من غربي أفريقيا على المشاركة في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا ما قاله معظم من تحدثنا إليهم: وهو أن تقترح الأمم المتحدة على بلدان غرب أفريقيا لدى اشتراكها في عمليات حفظ السلام أن تأخذ بالخيار الذي يكون فيه للبلدان ذاتها تقديم القوات، على أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم المعدات. وهذا هو ما نطلق عليه التأجير "غير الشامل". وهذا الخيار أكثر تمشيا مع الموارد المالية المتاحة لبلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أظهرت التجربة في سيراليون أن البلدان التي وقع اختيارها على الإيجار "الشامل" عجزت على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمستويات المعدات.

وتعكف إدارة عمليات حفظ السلام منذ وصولنا على النظر في هذه المسألة، بقصد إجراء مزيد من المناقشات بشأنها. ونأمل أن تتمخض تلك المناقشات عن مقترحات قد تحل في نهاية المطاف هذه المشكلة التي كثيرا ما تستخدم في الواقع مبررا للقول بأن بلدان غرب أفريقيا ليس لديها المعدات اللازمة للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وختاما ، ثمة اقتراح أخير بشأن المسائل ذات الطابع العابر للحدود. ينبغي أن يركز مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا تركيزا قويا على مسألة الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وخاصة في سياق اتقاء الصراعات وإدارتها وتسويتها، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. فالواقع أنه كثيرا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الحكم بمثابة الفتيل لإشعال الأزمات.

وفي هذا السياق، من المهم لمكتب الأمم المتحدة أن يقوم، وهو يعمل جنبا لجنب مع مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور أكثر نشاطا فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية.

تلك بعض التوصيات الرئيسية التي تطرحها البعثة التي لي شرف قيادتها - وهي توصيات تتعلق بالبلدان المتأثرة بشكل خاص بالأزمة في غرب أفريقيا، توصيات ذات طابع مؤسسي، توصيات تتجاوز الحدود بخصوص المسائل ذات الأولوية في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فال على إحاطته الإعلامية وعلى المختصر الذي قدمه لتوصيات البعثة.

أود أن افتح الباب الآن للمناقشة والتعليق من جانب أعضاء المجلس.

السيد أوين (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم - سيدي الرئيس - على تنظيم اجتماع عام لمجلس الأمن للنظر في الحالة الشاملة في غرب أفريقيا. وفي هذا الشأن، نحن ممتنون للسيد جين - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وللسيدة كارولين مكاسكي، نائبة منسق الإغاثة في حالة الطوارئ لبيانهما المفيدين جدا. لقد وصف كلاهما حالة طرحت فعلا بأسلوب صريح واضح في التقرير الممتاز الذي قدمه السيد إبراهيم فال، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية.

فمن ناحية، يبين التقرير بوضوح تام أن المشاكل التي تواجه غرب أفريقيا ليست وطنية فقط، ولكنها متعددة الجنسيات في طابعها، كما تدل تماما أصداء الصراع السيراليوني. ومن ناحية أخرى، يبين بوضوح

احتياجات التنمية الهائلة في المنطقة دون الإقليمية، ويطرح توصيات عملية هامة، وفي اعتقادنا أيضا صالحة.

أود، على أساس هاتين الملاحظتين، أن أؤكد العناصر التي يعتقد وفد بلدي أنها تستحق اهتماما خاصا في سياق مناقشتنا اليوم.

أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة ماسة إلى حل مسألة اللاجئين والمشردين، وهذا الأمر طرحته بوضوح السيدة مكاسكي، وأنا أود فقط أن أؤكد أننا أيضا نعتقد أن من المحتم ضمان الوصول الآمن إلى اللاجئين وتعزيز الظروف لتيسير عودقم إلى مناطق آمنة في بلدالهم الأصلية. وفي هذا السياق، نؤيد التوصية المتعلقة بتعزيز وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غينيا وليبريا من أجل دعم الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنسانية المتنامية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. كما أننا لا يسعنا إلا أن نؤيد النداء الموجه إلى المجتمع الدولي وإلى الحكومات المعنية لدعم أعمال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين لتيسير إعادة توطين اللاجئين السيراليونيين في غينيا وعودقم الطوعية.

أود أن أركز على ضرورة إيجاد حلول دائمة تتعلق بالاحتياجات ذات الأولوية لغرب أفريقيا ومشاكلها.

أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى السلام. كما يعرف أعضاء المجلس، طوال أكثر من عقد، هزت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية صراعات كثيرة تتضمن أصداؤها، بوجه خاص، التدهور التدريجي في العلاقات بين البلدان في اتحاد مانوريفر. ولن أكرر هنا كل المبادرات والإجراءات التي اتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمحاولة حل هذه الصراعات. وسأقتصر على تأكيد التزام الجماعة بإيجاد حل سياسي شامل يشمل كل البلدان المعنية وشركائها. وأود بهذه المناسبة أن أشكر السيد غينو والسيد فال للتكلم بشأن هذا.

وبالتالي، فيما يتعلق بالحالة في سيراليون، من المهم كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٤٦ (٢٠٠١) أن تكثف كل الأطراف في صراع سيراليون جهودها نحو التنفيذ السلمي لاتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتلك الإشارة هامة بالنسبة لنا، لأننا نعتقد أيضا أن الوجود العسكري ليس كافيا لتحقيق حل دائم للصراع السيراليوني وآثاره المثيرة للانزعاج، وبشكل خاص استمرار الغارات المسلحة على طول حدود غينيا، وليبريا، وسيراليون.

ومع ذلك، كما نعرف، السلام ليس مجرد غياب الحرب.

يجب أن يكون هناك أيضا إطار سياسي واقتصادي سليم، هو بناء ودعم دولة قائمة على القانون، ونشر التعليم والنهوض بالسياسات الصحية والتدابير اللازمة لمكافحة الفقر - باختصار، الحكم السليم.

وفي هذا الشأن، من الضروري تعزيز الأمن والنهوض بالتنمية الاقتصادية داخل كل بلد، وكذلك بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، من الأساسي تعزيز القدرة المحلية على منع الصراعات، وبشكل خاص عن طريق شبكة نساء اتحاد نهر مانو للسلام، التي ذكرها السيدة مكاسكي، وبشكل أكثر تعميما، عن طريق آلية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ترمي إلى جمع وتحليل البيانات عن طريق مكاتب فتحت في بانجول، وكوتونو، ومونروفيا، وأواغادوغو، ووقفها الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

من الأساسي أيضا أن توفر للبلدان المعنية وسيلة للإسراع بعملية السلام، وعلى وجه الخصوص بتنفيذ برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج. ولقد كان هذا هو الحال في مالي، على سبيل المثال، حيث ساعدت السلطات، في أعقاب تمرد مسلح في شمال البلاد، على دمج المتمردين السابقين في كل مجالات الإدارة والجيش الوطني وإعادة اندماجهم عن طريق سياسة جديدة للامركزية ولتمويل مشاريع إنمائية فعالة.

وبصرف النظر عن هذا، يرسم تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات نهجا شاملا إقليميا متكاملا لكل هذه المسائل نؤيده تأييدا تاما. ونحن نؤيد التوصية بفتح مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، يمكن أن يعمل عينا للأمم المتحدة في المنطقة وييسر الحوار المفيد مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص في إعادة إطلاق عملية السلام وعملية التنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا.

يسرنا أن التقرير يؤكد أيضا ضرورة مواصلة تطوير التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية بغرض إقامة شراكة حقيقية، وبخاصة في ضوء الآثار الإقليمية للصراع السيراليوني. وفي هذا الشأن، نعتقد أنه سيكون من المفيد النظر مرة أخرى في توصية الجماعة الاقتصادية بشأن توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. إننا يجب أن نستجيب استجابة إيجابية محددة لعرض الجماعة الاقتصادية الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠ لتعزيز البعثة بثلاثة آلاف فرد إضافي يتميزون بمعرفة أرض الواقع ويتمكنون من الانتشار بسرعة وبشكل فعال.

وبالمثل، التأييد السياسي من جانب الأمم المتحدة - في هذه الحالة، مجلس الأمن - وتوفير المساعدة المادية والتقنية من جانب المجتمع الدولي أساسيان للتنفيذ الناجح لمبادرة الجماعة الاقتصادية بنشر قوة لفريق رصد متعدد الجنسيات تابع للجماعة على طول حدود غينيا، وليبريا، وسيراليون.

وأود أن أذكر أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضروري لكفالة تنفيذ الجزاءات الموقعة على ليبريا في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وختاما، أود أن أشكر الأمين العام على إيفاده البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. وأود أن أشكر كذلك السيد إبراهيم فال وأعضاء هذه البعثة على أعمالهم الهامة بحثا عن حلول دائمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية ومعالجة قضايا غرب أفريقيا. وننتظر بشغف اتخاذ إجراءات بصدد تدابير وتوصيات محددة وعملية وذات صلة وصالحة للتطبيق، ترد في تقرير البعثة. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا العمل.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا هذا الصباح إلى ثلاث إحاطات إعلامية قيمة جدا. وأعرب أنا أيضا عن امتناني الشديد لها، إذ ترتكز على بعض التجارب التي مر بها مؤخرا جدا في المنطقة كل من الثلاثة الذين أدلوا بها. وسأتناول كلا منها على الترتيب وعلى وجه السرعة.

ذكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، التقدم الطيب المحرز في الاجتماع الذي عقد في أبوجا في ٢ أيار/ مايو بين لجنة الستة للوساطة ومجلس الأمن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون والأمم المتحدة والجبهة المتحدة الثورية. ونقدر تقديرا كبيرا دور الجماعة الاقتصادية في تيسير عقد هذا الاجتماع ونشعر بالامتنان

العميق للسفير وان لما أدلى به هذا الصباح من استكمال إضافي.

وأود أن أقول - كخلفية - أن المملكة المتحدة ما زالت مصممة على إحلال السلام في سيراليون وجيرانها وملتزمة بذلك على نحو مطلق من خلال دعمها لحكومة سيراليون ولجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في المنطقة دون الإقليمية. وقد سبق أن تعهدنا بعدة مئات من الملايين من الدولارات لهذا الهدف ولن نكف عن البحث عن نتيجة لهذا الاستثمار في شكل استقرار سيراليون وجيرانها وتنميتها الرشيدة - وهو ما أشار إليه السفير وان هذا الصباح بأنه "الحكم الصالح" في جميع أنحاء المنطقة. ولهذا، نرحب بالالتزام المجدد من جانب الجبهة المتحدة الثورية فيما نسميه بـ "أبوجا الثانية" بالامتثال لشروط اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وموافقتها على الانسحاب من كامبيا. ومما يخفض من حدة التوترات في تلك المنطقة موافقة الجبهة على السماح لجيش سيراليون، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالانتشار في منطقة الحدود بين سيراليون وغينيا. وهذه خطوة هامة في سبيل حماية السلامة الإقليمية لسيراليون وتهدئة الحالة في جنوب غرب غينيا.

ونرجو الآن أن نرى إنعاشا فوريا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون، وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستماع إلى نتائج الاجتماع الذي يعقد في فريتاون في ١٥ أيار/مايو بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون والجبهة. لأن هذا الاجتماع يجب أن يؤدي إلى نتائج فورية في الميدان. والجبهة مسؤولة عن أن تثبت للمجتمع الدولي أنها تلتزم حقا بإرساء السلام. ونريد أن نرى دليلا واضحا في وقت قريب على أن الجبهة تمتثل لأحكام اتفاق أبوجا في ٢ أيار/مايو، وهي حرية نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في جميع أنحاء سيراليون بغية إعادة توطيد سلطة حكومة سيراليون؛ ونزع السلاح الفوري؛ وإعادة الأسلحة والذخيرة التي أخذت في العام الماضي من مجموعة الرصد التابعة للجماعة الاقتصادية وكان من الواجب أن يحدث ذلك قبل ستة أشهر. ونرجو أن يتم ذلك بحلول ٣٠ أيار/مايو.

ولدي بضعة أسئلة هنا لوكيل الأمين العام. أولا، هل يعتقد أن الاتجاه الذي يلاحظه الآن في سيراليون مع هذه الاتفاقات والأمل في تنفيذها يتماشى مع توقعاتنا بأن يمكن للحالة أن تتحسن بالقدر الكافي الذي يسمح بإجراء الانتخابات، وهي جزء أساسي من عملية بناء السلام في سيراليون، في ظرف الأشهر الـ ١٠ القادمة تقريبا؟ ولدي سؤال ثان عن التفاصيل المتعلقة بادعاءات هجوم قوات الدفاع المدني على مواقع الجبهة في شرقي سيراليون. هل من الواضح بالفعل أن قوات الدفاع المدني كانت مسؤولة عن هذا الهجوم لأن هناك بعض الشكوك حول الأحداث الفعلية التي وقعت؟ ونقول هذا في مواجهة ما لوحظ من أن الجبهة قد استمرت في رفضها إلى الآن، بطبيعة الحال، تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار.

وأشعر بالامتنان بصفة خاصة كذلك لكارولين مكاسكي لبيانها. ولا تزال المملكة المتحدة قلقة إزاء الحالة الإنسانية الإقليمية وترى أن هناك ضرورة شديدة للمزيد من التنسيق. ونوافق على أن هذه الجلسة تمثل ذلك. وندرك أن هناك أعدادا متزايدة من المشردين داخليا، وبخاصة في غينيا، ونرى أنه من الضروري للجهود الإنسانية في غينيا أن تتدعم بتعيين منسق إنساني في كوناكري. هل هناك موعد لذلك؟ ونحتاج كذلك إلى فكرة أوضح عن عدد اللاجئين الذين ما زال من الواجب إعادة توطينهم داخل غينيا من مناطق الصراع، وجدول زمني لإتمام تلك الممارسة. وتهمنا فكرة إنشاء مكتب إقليمي فرعي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. هل هناك خطط لإنشائه في تاريخ معين؟

وننوه أيضا بإيجاز بإشارتها للعضوية المؤثرة والسامية لشبكة السلام النسائية لاتحاد نهر مانو ونتفق مع السيد فال، الأمين العام المساعد بشأن الربط بين المصالحة الوطنية والآثار المحتملة لمنظمات المجتمع المدني، مثل هذه المنظمة.

وأشكر أيضا السيد فال، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للبعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا. ويمثل تقرير البعثة تصويرا حيا لضرورة بذل الأمم المتحدة المزيد من الجهود الجماعية والمتضافرة، حيث تدخل التنمية الاقتصادية والأبعاد الإنسانية في التحليل والاستجابة اللذين تضطلع بهما منظومة الأمم المتحدة، وبعبارة أخرى، استراتيجية إقليمية حقيقية لغرب أفريقيا. وكثير من توصياته تعزز النتائج العامة لتقرير الإبراهيمي في هذا السياق وتُبنى على التوصيات التي وضع خطوطها العريضة تقرير بعثة المجلس إلى سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وسبق أن ذكرت أننا نؤيد إقامة قوة عمل لبعثة متكاملة لهذه المنطقة الفرعية. ونرجو أن تجري الآن متابعة عاجلة لهذا الاقتراح.

وجدير بالتنويه بصفة خاصة في هذا التقرير بالرسالة التي بعثها إلى البعثة رؤساء دول المنطقة، الذين رأوا أن التكامل دون الإقليمي على نحو أكبر في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية يجب أن يظل هدفا رئيسيا لأسرة الأمم المتحدة إذا كان لنا أن نكفل حلولا دائمة للصراع وللمعاناة الإنسانية المفجعة التي تواكب الصراع. ونشهد أكثر فأكثر دليلا على ضرورة تدعيم المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراعات وتطوير استجابات شاملة لتدعيم جهود بناء السلام. وتقرير فال يؤكد ذلك، إلا أننا نتفق معه في انطباعه بشأن حدوث تدهور مؤخرا في العلاقات بين البلدان المتجاورة في منطقة اتحاد نهر مانو. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات المكثفة في هذا الشأن.

ويتضمن التقرير عددا من التوصيات التي تؤثر على الذراع التشغيلي لجهود الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وهذه التوصيات تستحق الدراسة الجادة والدقيقة، والمملكة المتحدة تستعرضها بالفعل. وننوه بنتائج التقرير بشأن التنسيق والاستراتيجية، ونرجو أن يضاهي هذا التحليل والتقييم الهامين جهد جاد من جانب الآلية الحكومية الدولية للأمم المتحدة لكي نقيّم ما تتضمنه ونقرر كيف نستجيب استجابة جماعية وعلى أفضل وجه لهذه التحديات.

وقدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوصفها المؤسسة الإقليمية جانب أساسي في ذلك. ويدعو تقرير فال إلى تدعيم الجماعة الاقتصادية في المجالات التي تمكنها من العمل كقوة دافعة صوب التكامل دون الإقليمي ولإيجاد تعاون أكبر بين منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية. ويجب علينا، كمجلس، أن ننظر في كيفية تطويرنا لعلاقة ذات سمات تشغيلية أكبر داخل الجماعة الاقتصادية. وهنا، آمل أن يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما دقيقا للتوصيات في هذا المجال. وأعتقد أن الوقت قد حان كي يفكر فرادى المانحين أيضا في المساعدة المحددة التي يمكن أن يقدموها لتنشيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفتها مؤسسة تشغيلية.

ونرحب بالاقتراح الرامي إلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب، ولكن من الأهمية أن يكون هذا المكتب تكميليا لهيكل قيادة بعثة تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، مثل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وألا يخل بمرونتها وقدرتها على الاستجابة. وبصدد التصدي للحالة الإنسانية المروعة في البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، يوصي تقرير السيد فال بتوسيع مهام وولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأحيط علما هنا بأنه لم يكن في بعثة السيد فال ممثل لإدارة عمليات حفظ السلام. وأرى أنه يتعين علي ذكر ذلك، نظرا لتاريخ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والحاجة إلى القيام بعمل

متضافر بشأن حالة الأمن في سيراليون خلال الأشهر القليلة القادمة، وربما تكون فكرة توسيع الولاية غير حسنة في هذه المرحلة. وتدعو الحاجة إلى القيام بعمل مكثف في الناحيتين السياسية والدبلوماسية لاستعادة العلاقات فيما بين غينيا وليبريا وسيراليون قبل أن ننظر في مسألة توسيع عملية حفظ السلام. وينبغي القيام بهذا العمل المكثف في إطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وحسبما أوضحت السيدة مكاسكي، فإن الحالة الإنسانية في ليبريا آخذة في التدهور على جناح السرعة. ومن الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى أن يمتثل الرئيس تايلور والحكومة الليبرية للطلبات المتضمنة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). لقد أوضح المجلس عزمه على ضمان أن يمتثل السيد تايلور والحكومة الليبرية لتلك الطلبات، ويتعين علينا أن نتابع ذلك بنشاط. ولا تتوفر لدينا حتى الآن الثقة في أن الرئيس تايلور قد بلغته الرسالة التي فحواها أنه يتعين عليه أن يمتثل بنسبة ١٠٠ في المائة لذلك القرار. وسوف تلغى الجزاءات حالما يشعر المجلس بالارتياح إذا تم الوفاء بمتطلباته. وفي الوقت نفسه، من الضروري ضمان أن يحقق الحظر المفروض على الأسلحة ومنع السفر والحظر المفروض على الماس مهمته. ونطلب من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن ينفذوا ويطبقوا هذه التدابير بصورة تامة؛ ومن الأهمية أن تقوم لجنة الجزاءات الليبرية على جناح السرعة بإعداد قائمة الأشخاص الممنوعين من السفر. ونرحب ببدء أعمال فريق الخبراء المعني بليبريا، في الوقت الحاضر، ونطلب إلى جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع الفريق وأن يقدموا له أي معلومات من شأنها أن تيسر عمله. وكلما زادت المدخلات، ازدادت قدرة الفريق على إعداد تقرير مستقل وذي حجية.

ونحيط علما بأن رئاسة ليبريا دعت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى إرسال مراقبي الحدود إلى ليبريا. ويخامرنا الشك في أن تتلاءم تكلفة هؤلاء المراقبين مع المردود من مهمتهم؛ ومن المعروف أن من الصعب رصد الحدود بإحكام. ونلاحظ، في الوقت الحاضر على أية حال، أنه يوجد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة مخول بولاية النظر في امتثال ليبريا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أنه حالما تنتهي ولاية الفريق سنكون على استعداد للنظر في خيارات من أجل نظام لرصد الموانئ البحرية والمطارات الليبرية.

ونرحب بالخطى المتسارعة لعمل الأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية وبالأدلة على قيام تنسيق أكثر فعالية. ولقد اتضح من الإحاطات الإعلامية التي قدمت هذا الصباح أنه لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة. لدينا قدر كاف من التحاليل، وبعثات كافية: دعونا نبدأ في اتخاذ إجراءات.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن الشكر للسيد غينو، والسيد فال والسيدة مكاسكي لإحاطاتهم الإعلامية الهامة التي قدموها.

الحالة في غرب أفريقيا، حسبما تم وصفها في الإحاطات الإعلامية التي قدمت هذا الصباح وفي التقرير الممتاز الذي قدمته البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (S/2001/434)، تثير المخاوف إلى حد كبير. وتهدد بالخروج عن نطاق السيطرة إذا لم يتم حسمها بصورة عاجلة، لا سيما وأنه يحتمل أن تنتشر، وأن تترتب عليها عواقب من شأنها أن تعرض للخطر استقرار وأمن هذه المنطقة دون الإقليمية بأسرها، حسبما لاحظت البعثة المشتركة بين الوكالات وأحسنت الملاحظة.

ليس بالمستطاع بعد الآن التصدي لهذا التعقيد الاستثنائي في هذه الحالة الخطرة فيما يتصل بمسائل الأمن

والشؤون الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة مجزأة، أو التصدي لقطاع تلو الآخر في استجابة مخصصة. لقد دعونا بصورة مستمرة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل ومتعدد الأبعاد للتصدي بفعالية للتحديات الكثيرة التي تواجه السلام والأمن، لا سيما في أفريقيا؛ ونؤيد النهج الإقليمي الذي طالبت به البعثة المشتركة بين الوكالات والسيدة مكاسكي، التي أفاضت في تفاصيل هذه الفكرة في إحاطتها الإعلامية. ولاحظنا أيضا أن السيد فال تصدى لأهمية استعادة الحوار فيما بين رؤساء دول هذه المنطقة دون الإقليمية لحسم هذه الحالة.

ونرى أنه ينبغي تنفيذ توصيات البعثة بكل اجتهاد واجب في إطار عمل مشتركة متسق فيما بين جميع من يعنيهم الأمر. وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي أن تشارك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحت قيادة الرئيس كوناري - الذي نؤيده بقوة في جهوده الدائبة لحل المشاكل التي تواجه غرب أفريقيا - مشاركة تامة في أية أنشطة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ولهذا يؤيد وفدي تأييدا دائما توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز قدراتها المؤسسية والسوقية والمالية لتمكينها من تحمل مسؤولياتها الثقيلة. والواقع أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطلوب منهما تقديم الدعم لمبادرات هذه المنظمة دون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبادراتها لحل هذه المشاكل بوسائل سياسية وإنهاء الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تعاني منها هذه المنطقة دون الإقليمية منذ فترة طويلة.

وأول تدبير يتعين اتخاذه في هذا الصدد هو مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نشر قوات وسيطة على طول الحدود بين غينيا وسيراليون وليبريا لتخفيف التوتر ومساعدة اللاجئين الذين لا تزال حالتهم تمثل مصدرا للقلق، في الانتقال أو العودة الطوعية، في ظل أوضاع سلامة وأمن تامين.

وسوف يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر بنشاط، كما ينبغي للمجلس أن يصب تركيز جهوده على المحافظة على ما قد تحقق في سيراليون وعلى الحيلولة دون تصاعد الأزمة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وهناك أربعة أهداف يتعين تحقيقها.

أولا، ينبغي أن يقدم المجلس الدعم لجهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن يشجع قادة البلدان الثلاثة على إجراء حوار بناء بهدف حل المشاكل المعلقة.

ثانيا، ينبغي أن يؤكد المجلس من جديد نداءه للدول المعنية كي يحترم كل منها السلامة الإقليمية لغيرها وأن تنزع سلاح الجماعات المسلحة الموجودة في أراضيها، وأن تعمل على تهيئة مناخ من الثقة فيما بينها.

ثالثا، ينبغي أن يتابع المجلس عن كثب التطورات في ليبريا، لا سيما الأزمة الإنسانية التي تؤثر على مئات الآلاف من اللاجئين الليبريين. وأؤكد هنا على ضرورة إجراء تقييمات منتظمة للجزاءات وآثارها على السكان المدنيين وعلى اقتصاد البلد. ونرى أيضا أن من الضروري إنشاء آلية تحقق مستقلة لتشرف على امتثال الحكومة الليبرية لطلبات المجلس؛ وقد اقترحت الحكومة الليبرية ذاتها إنشاء آلية كهذه.

أخيرا ينبغي أن يساعد المجلس في حل الأزمة الإنسانية الخطيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية وأن يؤيد توصيات البعثة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي لحشد دعم المانحين لهذه البلدان، لا سيما لغينيا.

ونأمل أن يقدم الفريق العامل الذي أنشأه الأمين العام والمعني بتنفيذ توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات تقريرا عن أعمال الفريق في المستقبل القريب.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر هذه الجلسة الهامة، ونشعر بالامتنان للسيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيدة مكاسكي نائبة منسق الإغاثة الطارئة، والسيد فال الأمين العام المساعد على الإحاطات الإعلامية القيمة التي وافونا بها.

إن تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات برئاسة السيد فال الأمين العام المساعد، الذي قدم مؤخرا، يوفر إطارا هاما لمعالجة المشاكل المتداخلة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ويُفصل التقرير الحاجة إلى تطوير نهج شامل ومتكامل لمواجهة الاحتياجات ذات الأولوية في المنطقة، وإلى نهج إقليمي للوقاية من الصراع.

وفي مؤتمر قمة الألفية المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي، قرر رؤساء الدول والحكومات التوصل إلى نهج كامل التنسيق لمشاكل السلام والتنمية. ويعد تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات محاولة هامة من جانب المنظومة للقيام بدورها واحترام وعودها. ويوضح التقرير أن القضايا السياسية والتنموية التي تواجهها شعوب غرب أفريقيا مترابطة أشد الارتباط، ولا يمكن أن نعالج مجموعة من القضايا بنجاح دون أن نتبع نهجا مترابطا إزاء جميع القضايا.

بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، بات من الواضح الآن تماما أن بناء السلام يتطلب أوثق تعاون وتنسيق ممكن بين جميع أجزاء المنظومة، سواء على مستوى المقر، أو المنطقة أو المستوى القطري، وبخاصة إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم. ويمكن للوكالات الأخرى، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تضطلع بأدوار هامة. فالدور الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر والتخفيف من الديون، يمكن أن يكون أساسيا. وكل أجزاء منظومة الأمم المتحدة تقوم بأدوار معززة على نحو تبادلي على كافة المستويات. ويمكن لكل جزء منها أن يزيد من قيمة العمل الذي تؤديه الأجزاء الأخرى.

وعلينا نحن الدول الأعضاء، وأعضاء مجلس الأمن الراغبين في المساعدة، أن نضمن كحد أدنى، نقطة دخول لمنظور التنمية الطويلة الأجل، سواء على أرض الواقع على المستوى الإقليمي أو في المقر. ولا بد أن نضمن أن تكون للأمم المتحدة خطوط وتعريفات واضحة للسلطة، وهياكل تنظيمية محددة للتعامل في الوقت نفسه مع تلك الأجزاء من الإقليم التي تعاني من أزمة حادة تنطوي على آثار إنمائية طويلة الأجل بالنسبة لها ولجيرانها. وخلال الأعوام السابقة اكتسبت الأمم المتحدة خبرة كبيرة في مجالات إدارة الأزمات وبناء السلام والتنمية. ويمكن أن نستفيد الآن من هذه الخبرة، كما يحاول التقرير المشترك بين الوكالات أن يفعل، وأن نتعلم من دروس الماضي كيف نتصرف على نحو أفضل في المستقبل. ويحدونا الأمل، مثلا، إذا ما فتح مكتب جديد للأمم المتحدة في المنطقة، فإن أي نائب أو ممثل خاص للأمين العام لا بد وأن يتمتع بخبرة في ميدان التنمية تضاهي المهارات السياسية المطلوبة.

وعلى الصعيد الوطني، زادت أيرلندا من تمويلها لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها زيادة كبيرة، لأننا نعتبر دورها، ولا سيما دور المنسق المقيم، بالغ الأهمية في تحقيق

الترابط في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي بالمشاركة مع الحكومات المعنية. كما قدمت أيرلندا تعهدات لسنوات متعددة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها كيما يقوم تخطيطها على أساس إمكانية التنبؤ بالتمويل. وفي رأينا أن طبيعة معونات المنح التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل التنمية يمكن أن تكون حافزا مهما جدا في مجال بناء السلام/التنمية. والنداء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا العام مثال لمبادرة دون إقليمية متكاملة يمكن أن تساعد جهود التنسيق وأن تعمل على تضييق الفجوة بين الأزمة والتنمية. ونحن، في أيرلندا، نعكف على استعراض برنامج المساعدات التي نقدمها بغية التعرف على ما يمكن عمله أكثر من ذلك، ونحن نؤيد التوصية الواردة في التقرير والتي تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في المشروطية المتعلقة بالترتيبات التمويلية للبلدان التي تعاني من الأزمات. وأن تأثير مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على هذه المنطقة يجب ألا يغيب عن بالنا أيضا.

ويقدم تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات عددا من التوصيات بشأن الجزاءات المستهدفة مثل تلك المتعلقة بليبريا. وقد خلص مجلس الأمن مؤخرا إلى أن ليبريا فشلت في تقديم أدلة مرضية على التزامها الصادق بفك الارتباط مع الجبهة المتحدة الثورية، ولذا، بدأ تطبيق تدابير عقابية إضافية ضدها. ونحن نحث الحكومة الليبرية على أن تقدم دليلا حقيقيا على حدوث تغير في سياستها حتى يتسنى للمجلس أن يعيد النظر في تدابير الجزاءات المفروضة. كما نحثها، في غضون ذلك، على أن تتعاون تعاونا كاملا مع فريق الخبراء الذي عينته لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا مؤخرا.

وإننا نشعر بكثير من الامتنان للإحاطة الإعلامية التي وافانا بها السيد غينو، وكيل الأمين العام. وهناك علامات مشجعة تشير إلى أن النهج المزدوج في سيراليون – أي – بسط السلطة السياسية الشرعية واستمرار الحوار مع الجبهة المتحدة الثورية لتوجيه المتمردين نحو عملية ديمقراطية – قد بدأ يؤتي بعض النتائج الإيجابية. ومن الضروري استعادة آلية السلطة المدنية بأسرع صورة وأكبر درجة من الفعالية في المناطق التي انتشرت فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. لقد تمخض اجتماع أبوجا لاستعراض وقف إطلاق النار المنعقد يوم ٢ أيار/مايو عن تعهدات واعدة من جانب حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. ونرحب بتدابير بناء الثقة التي اقترحتها حكومة سيراليون. واتفق مع السيد غينو وكيل الأمين العام في أننا نرى خطوة أولى جيدة في الاتجاه السليم. ومن الأهمية بمكان أن يتم متابعة هذه التطورات. ويحدونا الأمل أن نرى علامات أخرى مشجعة في الاجتماع الذي سيُعقد في فريتاون.

وفي هذا السياق، أشير إلى توصية الفريق المشترك بين الوكالات في تقريره بالنظر في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونود أن نشير إلى أن إجراء تغيير جذري في ولاية قوة حفظ سلام تزاول أعمالها يخلق صعوبات عملية يجب أن نأخذها بعين الاعتبار. ولكننا نؤيد بقوة توصية البعثة بأن تتمسك الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بنهج المسارين لحل الصراع في سيراليون. كما يشجعنا انتشار مزيد من قوات بعثة الأمم المتحدة والتعهدات بالتعاون من جانب السيد سيساي القائد المؤقت للجبهة المتحدة الثورية. ولكن بالنظر إلى تاريخ الجبهة في تجاهل الاتفاقات، لا بد وأن نتوخى جانب اليقظة والحذر. ونسجل الدور الإيجابي للغاية الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام.

ثمة دلائل إيجابية أيضا على تحسن مستوى التنسيق بين صانعي السلام التابعين للأمم المتحدة والهيئات الإنمائية والإنسانية للمنظومة. ونرحب بفتح مكتب الشؤون الإنسانية في كينيما. وهذه خطوة هامة أيضا، ونتطلع إلى

تطورات مستمرة في هذا الاتجاه. وإن تعيين نائب متميز للممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، تم اختياره الأوساط الإنمائية، مسألة جيدة. وهناك عبر واضحة يستفاد بها هنا. وإنني اتفق تماما مع السيدة مكاسكي الأمينة العامة المساعدة، في أن هذا العمل سيشتمل على تنسيق وثيق مع كل الأطراف المعنية، بما في ذلك جهات من خارج الأمم المتحدة؛ وأسجل أن حجم وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيراجع بغرض تعزيزه.

ونرحب ترحيبا كبيرا بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة مكاسكي الأمينة العامة المساعدة. فالصراع في اتحاد نهر مانو ترتبت عليه أزمة إنسانية لوجود ما يتراوح بين مليون ومليون ونصف من اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. ولا بد من تقديم المساعدة للحكومات في المنطقة لتطوير القدرة على استيعاب العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا عندما يسمح الوضع الأمني بذلك. وريثما يتم ذلك، من الأهمية أن تسمح كل الأطراف في الصراعات الإقليمية بحرية التحرك الكاملة للوكالات الإنسانية وصولا إلى من يحتاجون المساعدة، مع ضمان المرور الآمن للاجئين والمشردين داخليا أنفسهم. وإننا ندرك الأعباء الجسيمة التي تتحملها بلدان المنطقة في استيعاب أعداد هائلة من اللاجئين لا سيما غينيا وشعبها.

وقد سجلنا باهتمام توصيات السيدة مكاسكي الأمينة العامة المساعدة بما في ذلك دعم القدرة دون الإقليمية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والقدرات الهامة متمثلة في المنظمات النسائية. والسيد فال الأمين العام المساعد شدد أيضا على هذه النقطة

إن الإحاطات الإعلامية الثلاث التي استمعنا إليها اليوم توضح تماما الحاجة والقيمة العالية للنهج الكلي المتكامل إزاء القضايا ذات الأولوية في غرب أفريقيا والجهود المترابطة اللازمة في مجالي التنمية وإدارة الأزمات.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونود، نحن أيضا، أن نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية الثلاث التي قدمها اليوم السيد غينو وكيل الأمين العام، والسيد فال الأمين العام المساعد والسيدة مكاسكي نائبة منسق الإغاثة الطارئة. هذه الإحاطات الإعلامية جاءت مكملة لبعضها البعض وألقت الضوء على الجوانب الأساسية للمشكلات.

ونقدر مع الارتياح التقرير الممتاز للبعثة المشتركة بين الوكالات برئاسة السيد فال. ونوافق على أنه بدون نهج متكامل وعلى مستوى المنطقة للتصدي للمشكلات في بلدان اتحاد نهر مانو لن يتسنى تحقيق السلام الدائم ولا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. والحوار أمر ضروري في هذه العملية. وفي الوقت نفسه فإننا نعتقد أنه لا بد من مواصلة الضغط العسكري، لا سيما على الجبهة المتحدة الثورية، بغية تحقيق الهدف النهائي وإقرار السلام القابل للإدامة في المنطقة.

وفيما يتعلق بسيراليون، نسجل أنه مع تصديق الجبهة المتحدة الثورية على نتائج اجتماع أبوجا لاستعراض وقف إطلاق النار المنعقد في ٢ أيار/مايو، فإن الجبهة وافقت على سحب جميع محاربيها من كامبيا، وإطلاق سراح ٢٠٠ على الأقل من الأطفال الجنود في موعد أقصاه يوم ٢٦ أيار/مايو وإعادة جميع الأسلحة والمعدات التي كانت قد استولت عليها من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيار/مايو: وعلينا أن نتحلى باليقظة كيما تفي الجبهة المتحدة الثورية بهذا الوعد لأن سجلها السابق غير مستقيم تماما.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار القتال في المناطق الحدودية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بكاملها. ويحظى عدد من المجموعات المسلحة بالدعم وتواصل القتال. وهذا يجب أن يتوقف. ونشعر أيضا بالقلق إزاء التقارير حول الاستمرار في خرق وقف إطلاق النار.

ونشعر بالرضى لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في الانتشار في مناطق من سيراليون كانت تحت سيطرة الثوار. إننا نسجل جسامة المهام التي تواجهها حكومة سيراليون في هذا المجال. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في ثلاثة من بيانات اليوم. ومن الواضح ضرورة مساعدة حكومة سيراليون في تحقيق تلك المهام.

وينبغي لبلدان اتحاد نهر مانو الاستمرار في التعاون لتحقيق سلام مستدام في المنطقة. وعلى جميع الدول في المنطقة اتخاذ الإجراءات لمنع الأفراد والمجموعات المسلحة في المنطقة من استخدام أراضيها للتحضير للهجمات وتنفيذها ضد البلدان المجاورة وأن يمتنعوا عن أية أعمال تساعد على زعزعة الاستقرار على حدودها كما طالب مجلس الأمن بقراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس.

ونعبر عن الامتنان الكبير للدور الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيسها السيد كوناري، رئيس جمهورية مالي، في دعم السلم والاستقرار في المنطقة، وكذلك الدور الذي اضطلعت به في اجتماع أبوجا الأخير. إننا نؤيد اقتراح الجماعة الاقتصادية بنشر مراقبين دوليين في المنطقة الحدودية، وندعو الأمم المتحدة والدول المانحة لدعم المبادرة عن طريق تزويد الجماعة الاقتصادية بالموارد المالية اللازمة والدعم الفني.

وبالرغم من الجهود الأخيرة لمؤتمر أبوجا وإنشاء لجنة المصالحة، فإننا نأسف لملاحظة أن قادة الدول الثلاث المعنية لم يجتمعوا سوية حتى الآن.

في بيانات اليوم استُرعي انتباهنا إلى أهمية عملية نزع السلاح والتسريح والاندماج من أجل الحفاظ على السلم والأمن. ولا نستطيع أن نقلل من أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإدماج المتحاربين السابقين. وهناك حاجة لاتخاذ خطوات بين دول المنطقة ذات العلاقة وبين الدول المانحة لتحقيق البرامج المذكورة بنجاح. وعلى حكومة سيراليون بشكل خاص، أن تتخذ القرارات للتأكد من نجاح البرنامج المذكور، وأن تكون مستعدة لبسط سلطتها على المناطق التي تنسحب منها الجبهة الثورية المتحدة. وعلى الدول المانحة في نفس الوقت، أن تساعد الحكومة في هذا المضمار لأن ذلك سيكون ذو أهمية حاسمة في قدرة الحكومة على تزويد المحاربين السابقين بسبل معيشة بديلة. ونشدد بشكل خاص على الحاجة لمعالجة هذا الموضوع لإعادة دمج المحاربين الأطفال بعناية فائقة.

إننا نشعر بالقلق إزاء الوضع الإنساني في المنطقة. ونشعر بالامتنان لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين لاستمرار المكتب في تقديم المساعدة للاجئين غير القادرين على الهرب، وبشكل خاص اللاجئين الموجودين في منطقة ''منقار الببغاء'' في جنوب شرق غينيا، بنقلهم من حدود غير آمنة إلى مخيمات في الداخل. ومن المفيد أن طاقة المواقع الجديدة قد ازدادت بشكل منظم للحاق بعملية إعادة التوطين. ونؤيد بقوة النهج المزدوج الذي تتبعه المفوضية فيما يتعلق باللاجئين في غينيا كما ذكرت السيدة مكاسكي، ونعترف بارتفاع تحسن الاستجابة للنداءات الموحدة.

ونشعر بالرضى عن الإفراج عن الأطفال المختطفين من جانب الجبهة الثورية المتحدة. ونؤكد بشكل كبير على إنهاء محنة الفتيات المختطفات واللواتي انتهكت حقوقهن الإنسانية. ونرى بعض الأمل في دور شبكة السلام النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو في دول الاتحاد وندعو إلى مساعدتهن في جهودهن.

إن وضع حقوق الإنسان في المنطقة لا يزال مثيرا لقلقنا. وقد تسبب القتال في منطقة الحدود في وقوع الضحايا بين المدنيين وفي تشرد الآلاف. وعلى جميع الأطراف الالتزام بالقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان وإنهاء الانتهاكات، بما في ذلك أعمال قتل وخطف المدنيين في المناطق المتضررة بأعمال القتال. وفي هذا الوضع نسجل بارتياح افتتاح مكتب حقوق الإنسان في كينيا.

لقد أظهرت إحاطات اليوم الإعلامية بوضوح الضرورة المطلقة للتركيز على إعادة التعمير فيما بعد الصراع وعلى التجديد الاقتصادي. وعلى منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم التنمية بعيدة المدى في سيراليون ومساعدة الحكومة تدريجيا لتوسيع إدارتها وخدماتها في جميع مناطق سيراليون وإيجاد الفرص للمحاربين السابقين لإيجاد مصادر رزق بديلة.

وقبل أن نختتم، نود أن نشدد على أهمية النهج دون الإقليمي ونحبذ التوصية بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وسنكون مستعدين لمناقشات إضافية حول هذا الموضوع.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نشعر بالامتنان للسيد غينو والسيدة مكاسكي والسيد فال على المعلومات الشاملة التي وافونا بها حول الوضع في غرب أفريقيا.

يشعر الاتحاد الروسي بالقلق العميق حيال الوضع الصعب الذي نشأ في تلك المنطقة دون الإقليمية خاصة الوضع المتفجر على حدود غينيا وليبريا وسيراليون. إننا ندعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية هذه المشكلة على أساس علاقات حسن الجوار، ورفض استخدام القوة وتطوير إجراءات سياسية متفق عليها لوقف أنشطة المتمردين المسلحين على أراضي تلك الدول.

وسيسمح حل هذه المشكلة بإحراز تقدم ملموس نحو التخلص من الأزمة الإنسانية التي تهدد اليوم السكان المدنيين في غينيا وليبريا وسيراليون. وهذا سيهيء الظروف للعودة الآمنة للاجئين وإن اللقاء الشخصي بين زعماء الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو قد يتسم بأهمية جوهرية في تحقيق هذا الهدف.

وفي رأينا، أن بناء الثقة في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن يُعزز بنشر وحدة تابعة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المناطق التي تنتشر فيها نشاطات الجماعات المسلحة غير الشرعية. ونعتقد أنه يجب أن تستند مثل هذه العمليات على اتفاق بين جميع الدول التي ستتم العمليات على أراضيها، وعلى أساس ولاية تتضمن عنصر إنفاذ بإذن من مجلس الأمن.

وبصفة عامة، يدعو الاتحاد الروسي إلى تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وجهود الجماعة الاقتصادية من أجل تسوية الوضع في غرب أفريقيا، وتفادي الصراعات ومنع نشوبها. ونعرب عن إعجابنا بالاقتراحات المتضمنة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات لغرب أفريقيا.

وما من شك في أن أكبر عنصر مزعزع للاستقرار في غرب أفريقيا ما زال الصراع في سيراليون. ونقدر تماما جهود قيادة وأفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لحل هذا الصراع. ونلاحظ أنه حدث تحول ملموس نحو الأفضل في الآونة الأخيرة. وهذا في رأينا يدل على صحة الاستراتيجية التي أقرها مجلس الأمن بإقران الضغط الشديد على الجبهة الثورية المتحدة بالتشجيع على عملية التسوية السياسية للصراع. وأي دعوة بالتخلي عن هذه الاستراتيجية ستؤدي

إلى صب الزيت على نار الصراع المسلح في المنطقة دون الإقليمية.

ومع إحراز التقدم نحو التسوية، وبينما يتم بسط سلطة الدولة على الأراضي الخاضعة لسلطة المتمردين، فإننا نتوقع من حكومة سيراليون تكثيف جهودها للامتثال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإدماج المقاتلين السابقين. ويجب أن تحظى تلك الجهود بدعم بعثة الأمم المتحدة. ونوافق من حيث المبدأ على الحجج الواردة في تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات ومفادها الأخذ بنهج قطاعي لحل المشاكل المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والاندماج وغيرها من الأمور المتعلقة ببناء السلام فيما بعد الصراع في منطقة اتحاد نهر مانو. غير أننا تساورنا الشكوك حول استصواب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة بزيادة أنشطتها لتشمل أقاليم الدول الثلاث في الاتحاد كلها، وشكوكنا مردها بالدرجة الرئيسية اختلاف المشاكل القائمة في تلك البلدان.

ونرى من الأفضل اتباع سياسة تركز على تعزيز التنسيق بين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على أن تؤدى الهياكل دون الإقليمية في غرب أفريقيا دوراً رئيسياً في هذا الشأن.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لتسوية الصراع في سيراليون أن تمتثل ليبريا امتثالاً كاملاً لطلب مجلس الأمن أن تنهي دعمها للجبهة المتحدة الثورية، على النحو الوارد في قرار المجلس ١٣٤٣ (٢٠٠١). وأود هنا أن أشدد على وجوب أن تنهي دعمها لمتمردي سيراليون، وليس اتصالاتها معهم، في إطار الجهود الجماعية المبذولة لتشجيعهم على تحقيق السلام. وهذا هو الهدف الذي ترمي من الجزاءات بالنسبة لليبريا، وسيقدّر مجلس الأمن على النحو الواجب ما اتخذته سلطاتها من خطوات ذات صلة.

ونحيط علماً ببيان منروفيا عن التدابير المعتمدة امتثالاً للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) واعتزامها مواصلة التعاون مع مجلس الأمن. ونرى أن توصية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إنشاء آلية لرصد تنفيذ الجزاءات وامتثال ليبريا لطلبات مجلس الأمن توصية في محلها.

ونهيب بجميع الدول أن تتقيد تقيداً كاملاً بأحكام القرار ١٣٤٣(٢٠٠١) التي تنص على منع الأفراد المسلحين والجماعات المسلحة من استعمال أراضيها للإعداد لشن هجمات على البلدان المجاورة وللقيام بهذه الهجمات، والامتناع عن أي عمل من شأنه المساهمة في زيادة زعزعة استقرار الحالة على الحدود بين غينيا وليبريا وسيراليون.

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر ممثلي الأمانة العامة على إحاطاتهم الهامة. وأود أيضاً أن أشكر جميع الإدارات والوحدات التي أسهمت في التقرير المعروض علينا اليوم، أي تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي قامت بزيارة غرب أفريقيا في آذار/مارس الماضي.

وقد أقنعتنا محتويات التقرير بأن ما يلزم هو أخذ منظومة الأمم المتحدة بنهج دون إقليمي لتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية في بلدان غرب أفريقيا. ويتضمن هذا التقرير ثروة من الأفكار والمقترحات الجديرة بأن يحللها المجلس تحليلاً وافياً. وينبغي أيضاً أن تدرسها وكالات المنظمة الأخرى وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

واليوم أود أن أسترعي الاهتمام إلى الفقرة الأخيرة من التقرير، التي تتناول المتابعة. ولعل من الممكن هنا استباق الأعمال التي سوف تضطلع بها المنظمة في معالجة الأنشطة وحالات الصراع الأخرى في أفريقيا. فقد جاء فيها أنه بعد نجاح تنفيذ التقرير، ينبغي البحث في اتّباع نُهج مماثلة في مناطق أفريقية أخرى. ومن شأن هذا بالتأكيد أن يكون

فعالاً للغاية، ومن وجهة نظر الميزانية، يحتمل أيضاً أن يكون أوفر كثيراً من حيث التكلفة. كما ستكون له أهميته في دفع أعمال مجلس الأمن ذاته قدماً للأمام.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط يراها وفدي شديدة الأهمية لتعزيز السلام والأمن في هذه المنطقة.

النقطة الأولى تتمثل في الدور الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فكما ذكرنا سابقاً، لا نستطيع تصور نهج إقليمي لعمليات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا لا يشمل تفاعلاً واسع النطاق وديناميا مع الجماعة. وقد قدمت البعثة المشتركة بين الوكالات عدة توصيات، تنحو في معظمها نحو تعزيز القدرة المؤسسية لتلك المنظمة الإقليمية في مجالات مختلفة من بينها إدارة الصراعات وتعزيز المساعدة الإنمائية والانتخابية.

وأود فيما يتعلق بهذه النقطة أن أوجه بعض الأسئلة. أود أن أسأل ممثلي الأمانة العامة عن مستوى التعاون بين كل من إداراتهم وبين الجماعة. كذلك، أسأل عن الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل الحوار بين المجلس والجماعة مثمراً بشكل أكثر. وهنا أود أن أسلط الضوء على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه سفير مالي في هذا الصدد.

النقطة الثانية التي أود تناولها هي الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة. ولا تؤدي تجارة الأسلحة في حد ذاتها إلى نشوب الصراعات، ولكن التداول الواسع النطاق للأسلحة يزعزع الحكومات ويؤدي لتفاقم حالات الصراع. وقد لاحظنا بصفة خاصة وجود مقاتلين مستأجرين ومرتزقة وميليشيات لا سبيل إلى السيطرة عليها في غرب أفريقيا.

وتجري أسئلتي هنا على النحو التالي. ما المساهمة التي تقدمها البلدان المصدرة للأسلحة في الحظر الطوعي؟ وهل لدى الأمانة العامة أي معلومات في هذا الصدد؟ وهل من المفيد وضع قائمة دولية بتجار السلاح، وألن تتجنب التدابير الدولية لتحديد الأسلحة الإنفاق على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المستقبل؟

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالأزمة الإنسانية. فثمة قلق بشأن ''إرهاق المانحين'' إزاء الإغاثة الإنسانية في هذه المنطقة. وقد ورد ذكر أرقام متباينة، وعقدت اجتماعات ومؤتمرات في مختلف البلدان تدعو لزيادة حجم الموارد، ولكن من المعروف جيداً أن إرهاق المانحين موجود بالفعل. ويوجد أيضاً ''إرهاق اللجوء'' من جانب البلدان التي تستقبل اللاجئين. وحالتا غينيا وكوت ديفوار من نماذج هذا الإرهاق في الآونة الأخيرة، رغم تاريخهما الطويل في استقبال اللاجئين. علاوة على ذلك فإن عدد الأشخاص المشردين داخلياً مستمر في الازدياد مع اندلاع كل قتال جديد.

وأسئلتي هنا هي كما يلي: كيف يمكن لاستراتيجية إقليميـة أن تساعد على وقف هذين النوعين من الإرهاق؟ وما هي القدرة المحلية على توفير المساعدة الإنسانية؟ وختاماً، هل يجدي التفكير في إيجاد قدرة للرد السريع في المنطقة من أجل التعامل مع الأزمة الإنسانية؟

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم الممتازة بعقد هذه الإحاطة البالغة الشمول عن الحالة في غرب أفريقيا، وهي إحاطة جمعت بين رئيس إدارة عمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو، والسيدة مكاسكي، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد إبراهيما فال من إدارة الشؤون السياسية.

وللأزمة في هذه المنطقة دون الإقليمية، كما لاحظ جميع من سبقوني إلى الكلام، جوانب مختلفة كثيرة، منها السياسي والمتعلق بحفظ السلام والإنساني، وكلها مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً. وكما ذُكر عدة مرات، فقد تسرّب القتال المستأنف في سيراليون إلى خط الحدود الغينية على

مدى الشهور القليلة الماضية، الأمر الذي أدى إلى مشاكل إنسانية فيما يتعلق بحالة لاجئي سيراليون، ولا سيما من يعيشون منهم في غينيا.

ولاحظت السيدة مكاسكي أيضاً حالة مواطنين ليبيريين في الآونة الأخيرة يريدون التوطن عبر الحدود كلاجئين في سيراليون. وهكذا يواصل التشابك بين المشاكل الإنسانية والعسكرية والسياسية زيادة الحالة تعقيداً. وهذا هو السبب في أن المقترحات التي طرحها السيد فال في أعقاب بعثته المشتركة بين الوكالات إلى المنطقة معقولة بوضوح. وأي شيء يساعدنا على التحرك قدما نحو نهج متكامل للمشكلة يجب النظر فيه.

على سبيل المثال، اقتراح السيد فال بفتح مكتب دون إقليمي بمسؤول خاص في المنطقة اقتراح هام، كما هو الحال بالنسبة لفكرة إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات في نيويورك. وعلى نفس المنوال، يجب أن نعزز بوضوح التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن ممتنون للمبادرات التي اتخذتها الجماعة في هذا الشأن والتي جعلت من الممكن إعادة إطلاق عملية السلام في سيراليون؛ وسأعود إلى تلك النقطة فيما بعد. ونحن نرحب أيضا بجهود الجماعة لجمع رؤساء دول بلدان اتحاد نهر مانو معا.

وفي هذا الشأن، أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى كون الاتحاد الأوروبي نفسه سيبعث بعثة إلى المنطقة، برئاسة سفير السويد السابق لدى الأمم المتحدة، السفير دلغرين الذي هو الآن وزير خارجية السويد، وسيقود البعثة بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. وستلتقي البعثة بكل رؤساء الدول في المنطقة، وأيضا بالرئيس كوناري بصفته الرئيس الحالي للجماعة. والاتحاد الأوروبي يؤيد، بالتالي، سجل مبادرات السلام في المنطقة.

أود أيضا أن أذكر بلدين آخرين أشار إليهما السيد فال: غينيا – بيساو وكوت ديفوار. وإننا نؤيد تأييدا تاما اقتراحات السيد فال في هذا الشأن. في كوت ديفوار، على سبيل المثال، يتعين علينا أن ننشر الحوار من أجل المصالحة. وقد دخل الاتحاد الأوروبي في حوار مع سلطات كوت ديفوار في هذا الشأن.

إننا نهتم اهتماما كبيرا بما قاله السيد جين – ماري غينو فيما يتعلق بكل التطورات الإيجابية الأخيرة في سيراليون. ومرة أخرى، بفضل مبادرات الجماعة الاقتصادية، واجتماع أبوجا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، هناك بعض العلامات الإيجابية المتعلقة بتعزيز الحوار بين البعثة، وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وهذا شيء إيجابي جدا. لكن، كما قال السفير غرينستوك، يجب أن نتحرك الآن لتنفيذ الالتزامات التي تجددت، أو نتابع التطورات عن كثب.

واحد من الالتزامات التي قطعتها على نفسها الجبهة المتحدة الثورية، وذكرها السيد غينو، بالغ الأهمية، في موضوع عودة لاجئي سيراليون في غينيا. خلال اجتماع أبوجا واجتماع ماكيني للمتابعة، أثيرت إمكانية نشر البعثة وجيش سيراليون في منطقة كامبيا. وقد أشار السيد غينو إلى موعد ١٨ أيار/مايو، كما اعتقد، أي في غضون أيام قليلة. ولذلك، أود أن أسأل السيد غينو عن كيفية تخطيط البعثة للاستجابة لانسحاب الجبهة المتحدة الثورية من كامبيا. هل ستنشر البعثة في تلك المنطقة لتيسير العودة الطوعية للاجئين السيراليونيين في غينيا الذين يريدون أن يستعملوا طريق كوناكري – فريتاون الذي يمر خلال منطقة كامبيا؟

نقطتي الأخيرة تتعلق بما قالته السيدة مكاسكي عن حالة اللاجئين والمشردين، وبوجه خاص الحالة الخطيرة التي لا تزال مستمرة في غينيا، حيث، كما قالت السيدة

مكاسكي، قامت السيدة شورت والسيد جوزيلين بزيارة مشتركة. من الواضح أنه يجب تقديم مساعدة دولية إلى غينيا، كما أوصى السيد فال في التقرير الذي صدر في أعقاب بعثته المشتركة بين الوكالات. ومع ذلك، بالإضافة إلى الإغاثة الإنسانية، هناك مسألة عودة اللاجئين. إن تلك العودة يجب أن تكون، بطبيعة الحال، طوعية. العودة يجب أن تحدث، واللاجئون يجب أن يستقبلوا في ظل أفضل ظروف ممكنة.

وفي هذا الشأن، تلقينا معلومات مثيرة للقلق تماما تتعلق بما حدث في غيكيدو. لقد تكلمت السيدة مكاسكي عن احتمالات مختلفة على وجه الخصوص إعادة توطين بعض مخيمات اللاجئين في تلك المنطقة بعيدا إلى الشمال. وتلقينا معلومات مثيرة للانزعاج بشأن الظروف المرتبطة بإعادة التوطين هذه. هل حقيقة أن اللاجئين طلب منهم الانتقال مشيا على الأقدام أكثر من ١٥٠ كيلو مترا في ظل ظروف صعبة؟ هل حقيقة أيضا أنه لكي يشجع اللاجئون على الانتقال إلى الشمال أفهموا أن الذين يبقون لن يحصلوا على مساعدة إنسانية؟

هكذا يتعلق سؤالي الأول باللاجئين في غيكيدو. ولدي سؤال آخر، عن اللاجئين الذين يريدون أن يعودوا لكن من غرب غينيا إلى سيراليون. لقد قيل لي إنه حتى وقت متأخر، كان هناك قاربان تستأجرهما المنظمة الدولية للاجئين يمكنان اللاجئين السيراليونيين الذين يريدون العودة إلى ديارهم من أن يفعلوا هذا بواسطة طريق بحري من كوناكري إلى فريتاون. وأنا أفهم أن قاربا واحدا موجود الآن. وأود أن أعرف لماذا خفضت وسائل النقل للاجئين الذين يريدون العودة إلى سيراليون طوعا.

لدي سؤال أخير، القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١) الذي اتخذناه منذ عدة أسابيع، يحتوي على فقرة – اعتقد أنها الفقرة (٩) – تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا يتناول بشكل خاص مسألة الدعم الذي يمكن أن تقدمه البعثة للعودة الطوعية للاجئين السيراليونيين الموجودين حاليا في غينيا. ونحن نود أن نعرف متى سيتلقى المجلس هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر أنه لا يزال هناك سبعة متكلمين على قائمتي، وأنا واثق بأننا نود أن نعطي ضيوفنا فرصة قصيرة على الأقل ليردوا على بعض التعليقات والأسئلة التي طرحت.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن الحالة في غرب أفريقيا. لقد توصلت بعثة مجلس الأمن العام الماضي إلى نتيجة مفادها أنه يجب إيلاء أهمية قصوى لتنسيق استراتيجية شاملة، ذات أهداف واضحة لتناول الأبعاد الإقليمية للصراع في سيراليون. ولذلك، يرحب وفد بلدي بالتقرير الشامل للبعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، الوارد في الوثيقة S/2001/434، والتحليل والتوصيات المثيري للفكر فيه. وقد أكملت هذا التقرير بأسلوب قدير جدا العروض التي قدمها اليوم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ونائبة منسق الإغاثة في حالة الكوارث ومساعد الأمين العام للشؤون السياسية، الذي قاد البعثة المشتركة بين الوكالات.

والتقرير والإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم تؤكد بوضوح الحاجة إلى استراتيجية شاملة متكاملة تشمل حكومات وشعوب الدول المعنية، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إذا ما كان لنا أن نحقق حلا مستداما وإنما للمشاكل في المنطقة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري اتباع المجتمع الدولي نهجا

دون إقليمي متكاملا بسرعة لمنع ظهور المزيد من الصراعات، ولاستعادة السلام والأمن والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، لا يزال وفد بلدي يؤيد عقد اجتماع بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واجتماع كهذا، نأمل أن يعقد في المستقبل القريب، يمكن أن يركز تركيزا مفيدا على الحالة في غرب أفريقيا. ومع ذلك، فاجتماع اليوم يجيء في وقته، حيث ينظر مجلس الأمن في الإجراء الذي يمكنه اتخاذه فيما يخص مسؤولياته تجاه السلم والأمن الدوليين.

الآن، أود أن أعلق على بعض جوانب تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات، وكذلك على الإحاطات الإعلامية التي تلقيناها. أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بتقرير وكيل الأمين العام السيد غينو بشأن الاجتماع الذي عقد في أبوجا يوم ١٠ أيار/مايو بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، والذي استهدف استعراض تنفيذ اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار. ونحن نأمل مخلصين أن تنفذ الالتزامات التي قطعتها الجبهة على نفسها.

وفيما يتعلق بالمزيد من نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى الأمام داخل المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، استمعنا من السيد فال إلى نقد عمليات الأمم المتحدة. ويجب أن نؤكد مرة أخرى أهمية أنشطة الإعلام العامة للبعثة، التي تهدف إلى الارتقاء بحساسية السكان إزاء ولاية البعثة. وفي نفس الوقت، فإن اقتراح توسيع ولاية البعثة إلى البلدان المجاورة اقتراح جديد بأن ننظر فيه على نحو جاد.

ثانيا، تؤيد جامايكا تأييدا تاما التوصية بإنشاء آلية للمشاورات المنتظمة والدورية بين كيانات منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى تحديد وتنسيق السياسات الوطنية ودون الإقليمية. والمشاورات المتكررة مع الجماعة الاقتصادية والوكالات دون الإقليمية الأخرى ستكون حاسمة بالنسبة لتطوير استراتيجيات متماسكة وكما اتضح بجلاء في الاجتماع الذي عقده وزراء الجماعة الاقتصادية ومجلس الأمن في شباط/فبراير، هناك حاجة إلى تعاون وثيق بين المجلس والجماعة الاقتصادية بشأن السعي إلى إيجاد حل للصراع الذي يؤثر على منطقة غرب أفريقيا.

ثالثا، يرى وفد بلادي أن إنشاء مكتب سياسي للأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن لهذا المكتب أن يبعث إشارة إيجابية إلى منطقة غرب أفريقيا بأن الأمم المتحدة جادة بشأن تعزيز قدرتها وتعاونها في المنطقة الفرعية. ونعتقد أنه يجب تزويد هذا المكتب بموظفين على الوجه الأكمل بحيث يعالج القضايا في مختلف القطاعات. ويجب أن يحدث ذلك على أساس إقليمي وينظم في أبوجا بغية تدعيم روابطها بالجماعة الاقتصادية. ونؤيد أيضا، كتدبير انتقالي، إنشاء قوة عمل لبعثة متكاملة، بحيث تكون آلية مفيدة من أجل الاستمرارية.

رابعا، يعرب وفد بلادي دائما عن قلقه إزاء تصاعد الصراع في المنطقة. ونوافق على أن الحوار بين قادة المنطقة. وبغية رسم سبل ووسائل حسم الأزمة له أهمية كبرى، لأنه يمكن أن يكون لاتفاقات السلام أثر ضئيل إن لم تكن هناك إرادة سياسية لإرساء سلم دائم ومستدام ونود أن نشجع جهود الوساطة التي يبذلها رؤساء دول مالي وتوغو ونيجيريا، الذين عينتهم مؤخرا قمة الجماعة الاقتصادية، ونرجو أن يعقد هذا الاجتماع في وقت قريب.

والحالة في سيراليون وآثارها على ليبريا وغينيا فيما يتعلق بمناطق الحدود قد تفاقمت إلى أزمة إنسانية تورط فيها آلاف اللاجئين والمشردين داخليا. وتؤيد جامايكا من ناحية

المبدأ إنشاء قوة في موقع متوسط على طول الحدود المشتركة بين ليبريا وسيراليون وغينيا.

ولقد استمعنا من السيدة مكاسكي، وكذلك من السيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيد فال، الأمين العام المساعد، كيف انتشرت هذه الأزمة عبر الحدود. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية في اجتماعاتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي وفي نيسان/أبريل، لكي تعالج الشواغل المتصاعدة، ونلاحظ الخطوات الملموسة التي تقترحها الجماعة الاقتصادية. وندرك تماما الحاجة الماسة إلى المساعدة الدولية في شكل معدات وسوقيات بغية إجراء عملية ناجحة.

خامسا، توافق جامايكا تماما على أهمية تناول منع الصراعات وحلها من منظور إقليمي بدلا من منظور وطني. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن نرى أنه ما زال هناك إحجام عن تكريس الموارد لتدابير منع الصراع وبناء السلام، حتى وإن كنا على استعداد للوفاء بالتكاليف الباهظة التي تتضمنها معالجة الحالات بعد نشوب الصراع. ولهذا، من المهم أن تهدف استراتيجياتنا لمنع الصراع إلى تدعيم قدرة الجماعة الاقتصادية على منع الصراع وإدارته وحله، وعلى كفالة الأمن. ومن المهم كذلك ضرورة تطوير قدرة الجماعة الاقتصادية على الإنذار المبكر.

ويذكر تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات أنه

”لا يزال نطاق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية داخل المنطقة دون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالي منع الصراعات، وإدارتها محدودا، ويمكن بالتالي تعزيزه بصورة كبيرة“ (S/2001/434، الفقرة ٣٣)

ونعتقد أن المجتمع المدني يضطلع بدور حاسم في منع الصراعات وأن من الواجب تشجيعه. ولهذا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية في حوض نهر مانو بهدف تطوير الدعم للمجتمع المدني.

سادسا، إن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين عناصر أساسية لعملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن المؤسف أنه جرى إحباط هذا البرنامج في المنطقة إلى الآن ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص التمويل وندرك أنه كثيرا ما تغذي الأسباب الاقتصادية الصراعات في المنطقة؛ فالحرب تجارة مربحة، ولهذا، فأي حافز على إخماد الأزمة يجب أن يتضمن موارد بديلة للعمالة المربحة. وتساورنا الشواغل بصفة خاصة إزاء حالة المحاربين السابقين والأطفال الجنود والفتيات، الذين ذكرتهم السيدة ماكاسكي. ويجب توفير التمويل الكافي والمستدام للتدريب على الوظائف وإيجادها ولإسداء النصح للمحاربين السابقين وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى أننا كثيرا ما نتجاهل في هذه البرامج أن النساء يكن في كثير من الأحيان محاربات سابقات مثلهن مثل الرجال. ولا بد أن نفي بالاحتياجات ونعالج المشاكل التي تواجهها هؤلاء النسوة في عملية الإدماج، وأن نقرر الخطوات التي يمكن اتخاذها لتلبية احتياجاتهن النفسية فضلا عن احتياجاتهن المترلية.

سابعا، ما زال انتشار الأسلحة في المنطقة الفرعية يشكل شاغلا ضخما لوفد بلادي. ففي حين أننا نؤيد تأييدا تاما التوصيات التي وردت خطوطها العريضة في القسم ذي الصلة من التقرير، والتي تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تدعيم قدرة الجماعة الاقتصادية على رصد وكبح التدفق غير القانوني للأسلحة، نشعر أنه من الأهمية بنفس القدر أنه يجب على صانعي الأسلحة أن يضطلعوا بالجهود اللازمة لوقف تصدير الأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع.

وكما ذكرت قبلا، فقد أصبحت المرأة مشاركة فعالة على نحو متزايد على مائدة السلام كما أنها تواصل المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لمنع الصراع وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولهذا، نرحب بشبكة السلام النسائي لاتحاد نهر مانو، التي تربط بين النساء من سيراليون وغينيا وليبريا، ونؤيد الطلب الذي تقدم به السيد فال، الأمين العام المساعد، والسيدة مكاساكي بتقديم المساعدة إلى هذا البرنامج.

وأخيرا، فإن تدفق اللاجئين عبر حدود البلدان الثلاثة يغذي ما يمكن وصفه بأنه حالة من أخطر حالات اللاجئين في العالم. ونعتقد أن أي حل لهذه الأزمة يجب أن يتضمن كذلك استراتيجية إقليمية تحتوي على معايير معينة للعمل. ولهذا، نؤيد تأييدا تاما النهج ذا المسارين الذي يتخذه مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فضلا عن الوجود المقترح لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

ومع ذلك نعترف - كما وضّحت السيدة مكاساكي - بأن شروط عودة اللاجئين الكاملة إلى سيراليون أو ليبريا لا تتوفر في الوقت الحالي. ويقلقنا ما أوردته السيدة مكاساكي من مضايقات وسرقات عانى منها اللاجئين والمشردين داخليا. ولهذا، يجب التأكيد على جميع الفصائل المسلحة بوجوب توفير الوصول الآمن للاجئين والمشردين داخليا والموظفين في المجال الإنساني الذين يعملون في مناطق الصراع.

وختاما، يود وفد بلادي أن يثني على الأمين العام والوكالات المعنية للمبادرات المتخذة لعلاج الحالة في المنطقة الفرعية على نحو متكامل. ونود أن نؤكد للأمين العام ولرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولشعوب المنطقة تضامن جامايكا ودعمها الدائمين.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبدأ بياني بشكر السيد غويهينو والسيدة مكاساكي والسيد فال على بياناتهم وأود كذلك أن أشكر السيد فال، بصفة خاصة، على التقرير الممتاز الذي قدمه إلينا.

هناك نقطة رئيسية أود أن أؤكد عليها في ملاحظاتي اليوم: يتعين على المجلس أن يكفل، في أي شيء سيقوم به، أن يعمل بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتتمثل المساهمة الرئيسية التي قدمها تقرير السيد فال في أنه يذكر بمزيد من التفصيل الشواغل المعبر عنها في المنطقة - وهي الشواغل التي استمعت إليها عندما كنت أنا شخصيا هناك - وآمل أن يهتم المجلس بالشواغل المعرب عنها في التقرير.

في الوقت نفسه، عندما ننظر إلى غرب أفريقيا، نرى وضعا متناقضا. التناقض هو: هذه المنطقة حبيت بتقارير ممتازة. والواقع أنكم إذا نظرتم إلى تقرير البعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتقرير السيد فال وتقرير السيدة مكاسكي، سوف ترون أنها تقارير ممتازة. ولكنكم إذا نظرتم إلى محتويات التقارير، ستجدون كثيرا من الأخبار السيئة. وعلى سبيل المثال، وبما أنه لم يشر أي شخص إلى ذلك، أود أن أقتبس بسرعة من الفقرة ١٣ من التقرير ما يلي:

> ”جرى التأكيد، مرة بعد أخرى طوال زيارة البعثة، على خطورة الحالة السياسية والأمنية في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وإمكانية الانتشار السريع لانعدام الأمن وانعدام الاستقرار ما لم تتخذ خطوات عاجلة لمعالجة أسباب الصراع والاضطراب في عدة بلدان ... أما إمكانية حدوث تداعيات وانتشار انعدام الاستقرار بسرعة من بلد

إلى آخر داخل المنطقة دون الإقليمية فهي مصدر قلق عميق وواسع النطاق" (S/2001/434).

ولذلك، فإن السؤال هو كيف نعالج هذا التناقض؟ كيف نضمن أننا عندما نجتمع في المرة القادمة لن نحصل على مجرد تقارير جيدة؛ إننا سوف نجد أنباء حسنة من المنطقة؟ أعتقد أن الغرض الكامن وراء تعليقاتي اليوم هو المساعدة في حل تلك المسألة.

وأود أن أذكر أربع نقاط. النقطة الأولى هي أنه بالرغم من أني أعتقد أننا تلقينا إحاطات إعلامية مفيدة جدا، أتساءل عما إذا كان بإمكاننا بعد هذه الإحاطات الإعلامية أن نجد توازنا بين التفاصيل التي تلقيناها مع مزيد من التقييم. وبعد أن استمعت إلى جميع الإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم، أشعر - بالرغم من أني قمت على التو بزيارة إلى المنطقة - بالضياع في غابة من التفاصيل. هل لنا أن ننظر من علٍ إلى الحالة في مجملها لنرى ما نحن فيه الآن مقارنة بما كنا فيه في الماضي؟ على سبيل المثال، من المفيد أن نُذكّر أنفسنا بأنه قبل سنة واحدة فقط أخذت الجبهة المتحدة الثورية جنودا تابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون رهائن. من الواضح أننا قضينا شوطا طويلا منذ ذلك الحين. واذا نظرنا إلى الحالة العسكرية في سيراليون، نجد أنها تبشر بالخير. ولكن الحالة العسكرية فيما حول سيراليون أخذت تزداد سوءا. هل هناك علاقة بين الحالتين؟ ماذا يجري هناك؟

وآمل عندما نستعرض الحالة ألا نكتفي بإلقاء نظرة خاطفة على كل حالة، بل أن نحاول تلمس الاتجاهات الشاملة وكيف تمضي قدما. وعلى سبيل المثال، إذا نظرتم إلى عملية السلام، مرة أخرى، عملية السلام، فيما يبدو، قد تحسنت؛ وهناك، فيما يبدو، حسبما استمعنا اليوم، مناقشات جارية تشارك فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. ولكن عملية السلام التي تشارك فيها البلدان الثلاثة الأعضاء في اتحاد نهر مانو، يبدو أنها تدهورت، وحسبما لاحظ بعض المتكلمين، لا تجري محادثات الآن فيما بين القادة الثلاثة. ولهذا كيف يتسنى لنا أن نضع هذه الأجزاء جميعا كي تشكل الصورة؟

النقطة الثانية التي أود أن أذكرها تتعلق بطريقة عملنا. لقد حاولنا في الشهر الماضي وفي هذا الشهر، على حد سواء، أن نحسن اسلوب عملنا لكي نكفل، حينما نجتمع ونناقش مشكلة ما، كيف نزيد الفائدة من مناقشتنا. وربما ينبغي لنا، كي نزيد الفائدة كل مرة نناقش فيها غرب أفريقيا، أن نبدأ بسؤال أنفسنا الأسئلة التالية: ماذا فعلنا في الماضي؟ وما هي القرارات التي اتخذناها؟ وما هي القرارات التي نفذت وما هي القرارات التي لم تنفذ؟ وبالنسبة للقرارات التي لم تنفذ لماذا لم تنفذ؟ وفي هذا الصدد، تضمن تقرير السيد فال انتقادات محددة كثيرة للأمم المتحدة. بل إنكم، إذا قرأتم الفقرة ١١٢ للاحظتم أن عدة محاورين انتقدوا عددا من سياسات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. والسؤال هو: ما هو ردنا على هذه الانتقادات؟ واذا كنا نعتقد بأن هذه الانتقادات ظالمة أو غير متوازنة، فكيف نرد عليها؟

وفي الوقت نفسه، قدم تقرير السيد فال عددا من التوصيات المحددة التي يتعين علينا أن نتصدى لها. وعلى سبيل المثال، ذكر عدد من البلدان في المنطقة أنه ينبغي توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. لقد استمعنا إلى ملاحظات هنا، كان بعضها مؤيدا، وبعضها غير مؤيد لتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ما هو قرارنا في هذا الشأن؟ كيف نرد على ذلك الطلب من المنطقة؟ وهنا، آمل أن نفكر مليا في هذه الأسئلة التي طُرحت علينا.

النقطة الثالثة تتعلق بالمؤشرات على الأجل الطويل. ثمة انطباع من الانطباعات الحية التي عُدت بها بعد زيارتي إلى

المنطقة مفاده أنه توجد بوضوح مشاكل طويلة الأجل تتفاقم في المنطقة. وأي عالم اجتماع جيد، إذا نظر إلى ديمغرافيا هذه المنطقة، وإلى عدد الأطفال الذين يولدون وعدد الأطفال المسجلين في المدارس، لخلص إلى تنبؤات تثبت أن هناك مشاكل سوف تواجهنا في خلال خمس أو ١٠ أو ١٥ سنة قادمة. ومن المفيد أن نحقق توازنا بين عملنا على الأجل القصير فيما يتصل بالمسائل ذات الصلة بالتنبؤات على الأجل الطويل، وأن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الاتجاهات الطويلة الأجل إيجابية أو سلبية. فإن كانت سلبية، فهل يوجد علينا التزام للتصدي ليس فحسب للحالة السريعة الزوال السائدة اليوم، أم علينا التزام لكي نطرح سؤالا بشأن ما يمكن أن نفعله لنضمن ألا تعود المشاكل نفسها مرة أخرى فتستحوذ على اهتمام المجلس بعد خمس أو عشر سنوات من الآن؟

النقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بمسألة التمويل. من الواضح، أن غرب أفريقيا منطقة نوليها أولوية عليا، وأعتقد أن هذه الأولوية العليا تظهر في حجم الموارد وفي الاهتمام اللذين نكرسهما لغرب أفريقيا. ومن الواضح، أن المناقشة التي نجريها اليوم بالذات والفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي أنشئ يوضحان أن المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء هذه المنطقة. ولكن القلق يظهر بأفضل وجه في حجم الأموال التي ننفقها على المنطقة. وهنا، ربما يكون من المفيد لنا أن نقدم بعض الإحصاءات لكي نرى كيف نخصص الأموال للمنطقة. على سبيل المثال، قيل لي، كتقدير تقريبي، أننا سوف ننفق ٨٠٠ مليون دولار في هذه السنة على عمليات حفظ السلام. وربما ننفق ما قد يصل إلى ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة على المحكمة الخاصة بسيراليون. كيف نقارن هذه الأرقام مع مبلغ الأموال التي ننفقها على الجانب الإنساني ومع مبلغ الأموال التي ننفقها على جانب التنمية؟ هل هناك توازن صحيح؟ إذا كنتم تسعون إلى حلول صحيحة طويلة الأجل لهذه المنطقة، يتعين عليكم أن تكفلوا، وأن تخصصوا الموارد، بصورة رشيدة، على أساس الحاجة لا على أساس قرار تعسفي.

وآمل ألا تضيع التقارير القيمة جدا والإحاطات الإعلامية القيمة جدا، وأن نعود إلى معالجة بعض هذه المسائل عندما نجتمع في المرة القادمة.

السيد وانغ دونغوا (الصين) (تكلم بالصينية): أعرب، بادئ ذي بدء، عن الشكر للسيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة مكاسكي، وكيلة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد فال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطاتهم الإعلامية، لقد كانت كلها هامة جدا بالنسبة للمرحلة القادمة من جهدنا لإيجاد حلول لمشاكل غرب أفريقيا.

المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، قام بمساع هائلة ناجحة لإقرار السلام وتحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا، ونشعر بامتنان كبير للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتعد الزيارة التي قامت بها البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا في آذار/مارس جهدا آخر من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حلول للمشاكل في هذه المنطقة دون الإقليمية، ويطرح تقرير البعثة (S/2001/431) توصيات كثيرة ممتازة وعملية جديرة بأن يدرسها المجلس دراسة جادة وبأن يعتمدها. وينبغي متابعة ذلك بعمل ملموس.

والآن ينبغي أن يركز المجلس على حالة الأمن في منطقة الحدود بين سيراليون وغينيا وليبريا وينبغي أن يُعد على الفور دراسة عن سبل ووسائل دعم إنتشار قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على طول الحدود بين هذه البلدان الثلاثة وأن يتحقق بصورة فعالة من امتثال ليبريا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة كي يتسنى تنفيذ تلك القرارات بصورة صحيحة.

وتعد التوصية الواردة في التقرير بإنشاء مكتب تابع للأمم المتحدة لغرب أفريقيا توصية جيدة. وينبغي أن يقوم هذا المكتب بتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعمل الأمم المتحدة ذاتها وعمل الوكالات الأخرى، إضافة إلى تنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لضمان التنسيق التام لكل تلك الأعمال.

ولابد لرئيس هذا المكتب أن يركز على إيجاد حلول شاملة للمشاكل طويلة الأمد في هذه المنطقة، كيما يتسنى له التصدي للمسؤوليات اليومية.

كما نؤيد تعزيز وجود وكالات الإغاثة الإنسانية في هذه المنطقة، لأن المشاكل الإنسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية في المنطقة. وبالتالي، ونحن نعكف على حل المشاكل الأمنية، علينا أن نعزز جهودنا من أجل حل المشاكل الإنسانية أيضا.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن شكرنا للسيد غيتو والسيدة مكاسكي والسيد فال على الإحاطات الإعلامية القيمة التي وافونا بها، والتي تناولت مختلف جوانب الوضع في المنطقة وقدمت لنا تحليلا شاملا للأزمة في غرب أفريقيا.

لقد تدارسنا بعناية تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا والتوصيات الواردة في هذا التقرير، والتي تمثل في رأينا خطة عمل بناءة لمنظومة الأمم المتحدة نحو بلورة للتوصل إلى حلول دائمة وقابلة للاستمرار للاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في المنطقة.

إن البعثة المشتركة بين الوكالات الأخيرة إلى غرب أفريقيا قد بينت بوضوح أن الطابع متعدد الأبعاد للأزمة في المنطقة يتطلب تنسيقا وشراكة فعالة بين أسرة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من الأطراف ذات الصلة. لذا، فإننا نرحب بتقديم تقرير البعثة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتصالها بكل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين.

لقد سجل وفد بلادي باهتمام توصيات البعثة، خاصة تلك التي تندرج ضمن الاختصاصات الأساسية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا، واسمحوا لي بأن أبدي بعض الملاحظات حول قضايا محددة في هذا الصدد.

إننا نتفق والاستنتاج القائل بأن حل الصراعات في منطقة اتحاد نهر مانو أمر أساسي في إطار أي نهج يستهدف التصدي للاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية.

وقد يذكر المجلس أن بعثة مجلس الأمن أوضحت تماما لدى عودتها من زيارة لغرب أفريقيا، أن ثمة حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية شاملة ومنسقة بشأن سيراليون. ويشدد هنا التقرير على أهمية النهج المزدوج لحل الصراع في سيراليون، بتعزيز كل من الردع العسكري والحوار السياسي بين الأطراف في اتفاق أبوجا. وبلادي التي تسهم في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون، سوف تستمر في دعم هذه الاستراتيجية.

ونعتقد أن بعض التوصيات المحددة بشأن تسوية الصراع على حدود بلدان اتحاد نهر مانو والدور الموسع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من الأمور التي يتعين إخضاعها لمزيد من الدراسة من جانب الإدارات المختصة بالأمانة العامة. فمثل هذا التحليل سيكون مفيدا بشكل خاص لمجلس الأمن حتى يعمل بأكثر الطرق فاعلية.

وفي ضوء طبيعة الأزمة الإنسانية والأمنية والسياسية المتدهورة في المنطقة، فإننا نرى من الضروري السعي للتوصل إلى حل للوضع في المنطقة عن طريق الزعماء الثلاثة لبلدان اتحاد نهر مانو دون إبطاء.

إن التقرير يثير عددا من القضايا المتعلقة بالوقاية من الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج وإنفاذ الجزاءات، والتي تشكل جنبا إلى جنب مع مشاكل الحكم الصالح وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية للاجئين، وكذلك التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، عناصر هامة لنهج دون إقليمي لحل المشاكل التي تواجهها غرب أفريقيا.

واتساقا مع الجهود الرامية لبلورة استراتيجية دون إقليمية شاملة، نرى بضرورة أن تكون هناك آلية تنسيق فعالة في المنطقة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. ونؤيد فكرة إنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا كخطوة إيجابية نحو تكثيف التعاون بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وأنشطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية والمنظمات ذات الصلة. ونتفق تماما مع التحليل الذي خلصت اليه البعثة من أن العنصر الرئيسي في مواجهة الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في غرب أفريقيا، هو التكامل دون الإقليمي الفعال في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية الذي تلعب فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورا محوريا.

ومن الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يدعم ويساعد مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأنشطتها، خاصة ما يتصل منها بتدابير بناء القدرات في أمانة الجماعة، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والوقاية من الصراع، وكذلك في مجالات القانون والقضاء وحقوق الإنسان والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

وختاما، يحدونا الأمل أن تكون هذه المناقشة الموسعة التي جرت اليوم مع أسرة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمؤسسات ذات الصلة والدول الأعضاء، خطوة إلى الأمام على طريق التنفيذ الناجع لنهج دون إقليمي موسع ومتكامل يستهدف التصدي للمشكلات المتعددة الأوجه في المنطقة ودعم السلام الدائم والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الإشارة إلى أن الساعة الواحدة الآن، وأنوي مواصلة هذه الجلسة دون استراحة. وأرجو من المتكلمين المتبقين أن يتوخوا الإيجاز بحيث نتيح للأمانة العامة وقتا كافيا. وأتعهد شخصيا بالإيجاز تماما في البيان الذي سأدلي به في نهاية هذه الجلسة بصفتي ممثلا لبلادي.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إجابة إلى طلبكم، سيدي الرئيس، سأحاول أن أوجز بياني وسأقتصر على بعض الملاحظات المتصلة بتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات.

أولا، أشكر وكيل الأمين العام جان ماري غينو، والأمين العام المساعد إبراهيما فال، والسيدة كارولين مكاسكي نائب منسق الإغاثة الطارئة، على الإحاطات الإعلامية المهمة التي قدموها هذا الصباح. وبالنسبة لتقرير البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا، أود أن أثني على السيد فال وأعضاء الفريق المشترك بين الوكالات على التقرير الشامل والكامل. ونقدر على وجه الخصوص الطابع التحليلي والمتعمق الذي اتسم به هذا التقرير ونصادق تماما على جميع التوصيات التي تضمنها.

يؤكد التقرير بدون أي شك على أن الصراعات في غرب أفريقيا يجب أن تعالج من منظور إقليمي متكامل. وإننا نعتقد بأن ذلك يسري أيضا على منطقة البحيرات الكبرى، وبأننا يجب أن ننظر في الإمكانيات هناك في الوقت المناسب.

ويجب أن تكون الأسبقية الآن لتطوير الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ توصيات التقرير المشترك بين الوكالات في إطار زمني محدد. وأود أن أطلب من السيد ابراهيما فال إذا كانت الأمانة العامة تمعن النظر فعلا في خطة لتنفيذ هذا التقرير الهام.

لقد دعت موريشيوس دائما إلى الحاجة إلى اشتراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود حفظ السلام وبنائه. ونحن نشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) على منظورها في مجال حفظ السلم والأمن في غرب أفريقيا وكذلك النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. لا بد من تمتع الجماعة الاقتصادية بمساندة تامة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تلك الجهود.

أخيرا أود أن أشير إلى أننا نشعر بخيبة الأمل لأن محكمة سيراليون لم يتم إنشاؤها بعد. وإننا نناشد البلدان المانحة لكي تساند وتدعم إنشاء هذه المحكمة الخاصة بسيراليون.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا سأختصر بياني.

إننا نؤمن مثل غيرنا بأنه يتعذر النظر في موضوع التنمية في بلد واحد بدون أخذ الوضع في المنطقة بكاملها بعين الاعتبار. وتشجع النرويج التعاون الوثيق داخل منظومة منظومة الأمم المتحدة والاتصال الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإن دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) يكتسي أهمية خاصة. وتشجع النرويج الجهود الرامية إلى تدعيم هذه المنظمة.

الأمم المتحدة بحاجة إلى تمويل كاف للاضطلاع بواجباتها في المنطقة. لذلك نلحظ بقلق بالغ لأن النداءات لصالح سيراليون وغرب أفريقيا لم تحظ بدعم الدول المانحة اللازم. والنرويج من جانبها ستستمر في توفير الدعم الإنساني للجهود الإنسانية الدولية في المنطقة. ونشجع بشدة الدول الأعضاء على زيادة مساهمتها.

إن الحصول السهل على الأسلحة الصغيرة يغذي الصراعات في منطقة غرب أفريقيا بكاملها. وبالتالي يصبح منع انتشار الأسلحة الصغيرة قضية أساسية في منع الصراعات. وقد أظهر عدد من الدول في المنطقة، من بينها مالي، التزامها بهذا الموضوع الهام. والعامل الهام في تخفيض الأسلحة الصغيرة هو نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإدماجهم في المجتمع. إننا نعتقد بأن هذا البرنامج شرط أساسي للاستكمال الناجح لعمليات السلام في سيراليون. إلا أن هذه العملية لا تتقدم في سيراليون كما هو متوقع. لذلك فإننا نطلب مع التقدير مزيدا من المعلومات. وستكون النرويج مستعدة إذا دعت الحاجة للنظر في تقديم دعم إضافي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبشكل خاص في ميدان نزع السلاح والتسريح والاندماج.

إن التطورات الأخيرة بعد اجتماع مراجعة اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار يحفزنا على الأمل لإحياء عملية نزع السلاح والتسريح والاندماج. إن تنفيذ اتفاق في هذا المجال وإمكانية انتشار جيش سيراليون من منطقة جامبيا يكتسيان أهمية خاصة للمشردين في الداخل وللعائدين في داخل البلد نفسه. وإذا تم البدء في إنجاز عملية كبيرة لإعادة اللاجئين وإعادة التوطين فسيكون من المهم قيام الحكومات المحلية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة حماية السكان العائدين وموظفي الوكالات الإنسانية. ونعتقد أيضا بأن من الأهمية القصوى أن يحصل اللاجئون من سيراليون الذين نزحوا من مناطق تم إعلانها مناطق آمنة على المساعدة لمغادرة مخيمات المشردين الداخليين وإعادة دمجهم في مناطقهم الأصلية بأسرع ما يمكن. إلا أن عملية التسريح تسير ببطء. وإن عدم

استعداد الجبهة الثورية المتحدة لتمكين حكومة سيراليون من بناء المؤسسات في المناطق الجديدة التي تنتشر فيها البعثة يثير القلق ويقوض جهود التعمير والمصالحة.

إن التطورات في المنطقة تبعث على القلق بالنسبة لنا. ويجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها أن يستمرا في متابعة الوضع في غرب أفريقيا بشكل دقيق. إننا نعتقد أن العقوبات المفروضة بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) هي نتيجة تأكيد مجلس الأمن لاتخاذ نهج شامل للتطورات في غرب أفريقيا. إن الاستقرار السياسي والتنمية في دول المنطقة لن يتحققا إلا بجهود القادة السياسيين المحليين والمجتمع الدولي الجماعية لبناء السلام وبتخصيص الموارد اللازمة لتأمين التنمية الاقتصادية للشعوب التي عانت طويلا في ذلك الجزء من العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان مختصر بصفتي ممثلا لبلدي.

لن أقوم باستعراض جميع العناصر التي تم عرضها. أعتقد أن لدينا فكرة واضحة تماما عن مختلف الأمور التي يجب إنجازها في غرب أفريقيا. غير أنني أود أن أشير إلى أننا لا نتحدث هنا عن كارثة طبيعية؛ بل عن كارثة من صنع الإنسان قام بها سكان المنطقة إلى حد بعيد، والكثيرون منهم ما زالوا فيها. إنها لا يمكن حلها من خارج المنطقة. وعلينا إيجاد أسلوب لدعم الموجودين في سيراليون وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين يبحثون عن حل.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بهذا الهدف. وقد كرسنا موارد كثيرة لهذه الجهود وسنواصل ذلك. إننا نريد أن نرى نتائج سياسية ملموسة على أرض الواقع - في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. وهذا يشمل توفير السلامة للاجئين للعودة والتي وُعدوا بها منذ زمن طويل، وكذلك تحقيق نتائج في ميدان الأمن وفي المجال السياسي - أولا وقبل كل شيء في ميدان الأمن لأنه شرط أساسي مسبق للمضي قدما.

نشعر بالغبطة لسماع ما قاله وكيل الأمين العام السيد غينو عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتحتاج البعثة لأن تكون لها مصداقية. إنها أداة لعزيمة المجتمع الدولي واعتقاده بأن الأزمة في سيراليون تضع الحكومة في مواجهة مع تمرد عنيف. وكان الهدف، ولا يزال، توسعة رقعة سلطة الحكومة.

ونجد أن تقرير فال يبعث على التأمل. ويعالج التقرير عددا من الشواغل التي جرى بحثها في تقرير لجنة مجلس الأمن الذي مضى عليه أكثر من ستة أشهر. وأعتقد أننا جميعا نوافق على التنسيق والتكامل. إن الأسلوب واضح، غير أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الترتيبات موجودة أو ستوجد حتى بعد مرور ستة أو ثمانية أشهر. وإننا نتطلع إلى تحقيق تقدم في هذا المجال.

ونؤيد أيضا الجهود التي تمت في الميدان من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة المشاكل التي ناقشناها اليوم. إن لها دورا جوهريا.

أما فيما يتعلق بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في المنطقة بكاملها، فإننا مثل المملكة المتحدة وبعض الدول نشعر بالشك بأن ذلك هو الأسلوب الصحيح للعمل. وفي رأينا أن ما نحتاج إليه في هذه الناحية هو عملية سياسية أقوى وبذل جهود سياسية في المنطقة، حسب رؤية الجماعة الاقتصادية ولجنتها للوساطة. ويحدونا الأمل أن تثمر تلك الجهود.

أما بالنسبة للمستقبل فإن الولايات المتحدة لن تعامل الضحية والمعتدي بنفس الأسلوب. ولن تدعم الفريق الذي يتنصل من اتفاقية السلام بينما يطالب بالحماية والامتيازات. إننا نعارض معاملة الرئيس تايلور، رئيس ليبريا، وهو

المسؤول عن قيام وتمويل الجبهة الثورية المتحدة، كمشعل للحريق ورجال إطفاء في آن واحد في سيراليون. إننا نعلم بالعقوبات التي أصبحت سارية المفعول. وإننا نأمل مثل غيرنا أن تنفذ في وقت مبكر ونأمل أن تأتي حكومة ليبريا بأعمال مبكرة ومقنعة تثبت تخليها عن زعزعة الاستقرار واضطهاد شعبها.

الرئيس: أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لضيوفنا كي يردوا على الأسئلة التي طرحت والتعليقات التي تم التقدم بها. وآسف مجددا إذ لا بد لي أن أذكر ضيوفنا بالوقت.

أعطي الكلمة للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أرد على الأسئلة التي طرحها الممثل الدائم للمملكة المتحدة. لقد وجه سؤالا واقعيا عن المصادمات التي تحصل في الشرق. حدثت ثلاث مجموعات من المصادمات. الأولى في منطقة تونغو بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل، إذ هاجمت قوات الدفاع المدني مواقع الجبهة الثورية المتحدة ردا على حشد الجبهة قوات لها في المنطقة. وقد ردت الجبهة الثورية المتحدة على الهجوم ودحرت قوات الدفاع المدني التي تتمركز الآن في لاغو.

والمجموعة الثانية من المصادمات حصلت في تاليا بتاريخ ٦ أيار/مايو، على بعد ٩ كيلومترات شرقا من ملتقى الطرق في مانو. وكانت العملية أيضا لقوات الدفاع المدني.

وثالث انتهاك لوقف إطلاق النار تحقق فيه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حصل إلى الشمال في منطقة كونو. ووفقا لتقارير صحفية نقلا عن رئيس أركان جيش سيراليون، فإن العمليات نفذتها جماعات دونسوس – من غينيا – ضد الجبهة الثورية المتحدة لفتح الممر من أجل العودة إلى غينيا. وتعكف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حاليا على التحقيق في تلك التقارير وفي هذا الانتهاك المحدد لوقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالانتخابات، هل نحن سائرون على الطريق الصحيح؟ كما قلت في إحاطتي الإعلامية، فإن ما شاهدناه هو بالفعل الخطوة الأولى، كما الحال بالنسبة للجو الإيجابي في الاجتماع الاستعراضي الذي انعقد في أبوجا. فهو بحاجة إلى متابعة، مثلما قال السير جيرمي، باتخاذ إجراءات هامة جدا على الأرض، بغية تحديد كفالة حرية الحركة في جميع أنحاء البلاد؛ وتسليم الأسلحة ؛ وإحراز تقدم نشط – حقيقي وتقدم موضوعي – في برنامج نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم. وسأعود إلى ذلك في ردي على السؤال الذي طرحه الممثل الدائم للنرويج. وإذا فشلنا في تحقيق ذلك، فجل ما سيتبقى لدينا هو أقوال طيبة. فإذا أحرزنا تقدما هاما على الأرض، حينئذ يكون بوسعنا أن نستغل الفرصة المقبلة المتاحة لنا، أي الفصل الجاف المقبل – بين تشرين الأول/أكتوبر وأيار/مايو . وإذا انتشرت بحلول ذلك الوقت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون انتشارا كاملا، وإذا رسخت حكومة سيراليون سلطتها في جميع أنحاء البلاد، وإذا جُرد مقاتلو الجبهة الثورية المتحدة من أسلحتهم بالكامل وكذلك قوات الدفاع المدني، وإذا أُنجزت الاستعدادات لإجراء الانتخابات، حينئذ أعتقد أنه ينبغي لنا بل ويمكننا أن نجري الانتخابات حسبما خططنا لها.

والمجموعة الثانية من الأسئلة طرحها الممثل الدائم لكولومبيا، وسأجيب على الأسئلة التي وُجهت إليَّ تحديدا، بشأن التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فهذا التنسيق يحصل على مستويين: على مستوى الممثل الخاص للأمين العام، السفير أدينيجي، الذي يجري بالفعل مشاورات متواصلة على مستوى سياسي رفيع. وهناك أيضا مشاركة الجماعة الاقتصادية في آلية التنسيق التي أنشئت بين

الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، والجماعة الاقتصادية لديها ممثل في فريتاون.

وهناك أيضا تنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدارة عمليات حفظ السلام هنا في نيويورك. ولقد أوفدنا أفرقة لمساعدة الجماعة الاقتصادية بتقديم المشورة التقنية في مختلف الاجتماعات التي تعقد استعدادا للانتشار.

وأريد أن أبين نقطة سياسية أوسع نطاقا، وأشدد على الأهمية التي نعلقها على التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير الأمانة العامة للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية من أجل كفالة قيام تعاون اكبر بين الأطراف الرئيسية في هذا الصراع. وبدون التعاون بين تلك الأطراف الرئيسية، من الصعوبة الكبرى فعلا تنفيذ استراتيجية إقليمية. والنجاح النسبي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون يرتكز على التنسيق الوثيق جدا في سيراليون وعلى إمكانية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، حسبما اتفق عليه بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وإذا فقدنا ذلك الأساس، فيصبح صعبا جدا التنبؤ بإحراز أي تقدم حقيقي على المستوى الإقليمي.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ولقد طرح ممثل فرنسا أسئلة بشأن التدابير العملية التي يمكن أن تتخذها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل كفالة عودة اللاجئين إلى منطقة كامبيا بعد نزع سلاح الجبهة الثورية المتحدة في تلك المنطقة. ويسعني القول إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سترصد بعناية أولا انسحاب الجبهة الثورية المتحدة وانتشار جيش سيراليون. وهي ستعزز دورياتها في تلك المنطقة، انطلاقا من نقطة معينة، يمكن أن تكون في كامبيا نفسها.

إن كفالة أمن اللاجئين هي من مسؤولية جيش سيراليون، ولكن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سترصد التطورات كما أن المجتمع الإنساني المحلي سيستضيف بالتأكيد أولئك اللاجئين. واسمحوا لي أن أضيف أيضا في ذلك الصدد أنه بإمكاننا أن نتوقع عودة عدد كبير من المشردين في الداخل – حوالي ٠٠٠ ١٣ – من لونغي، حيث أن عددا من الناس من سيراليون تركوا منطقة كامبيا وتوجهوا إلى منطقة لونغي التي تقع على مقربة من العاصمة فريتاون.

والسؤال الأخير طرحه ممثل النرويج عن برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم لا يزال مستمرا، ولكنه في الوقت الحاضر يتراجع للأسف، وجوهر المسألة، في الحقيقة، هو التحرك بوتيرة أسرع كي ينفذ وقف إطلاق النار المتفق عليه تنفيذا كاملا. وأن كلا من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون على استعداد لعمل المزيد في المرحلة المقبلة المتمثلة في نزع السلاح المنظم. فثمة أموال متوفرة، ولكن المزيد منها سيكون مطلوبا في المستقبل إذا أريد لعملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم أن تكون أكثر من محاسبة الناس وإعادة دمجهم فعليا في المجتمع. وهي المسألة الحقيقية الأساسية الطويلة الأمد إذا أردنا إحراز النجاح في نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم.

ومن المحتمل أن يعقد البنك الدولي في ذلك الصدد مؤتمرا للمانحين في المستقبل القريب. وعلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تضطلع بدور طليعي على الأرض من خلال الدور الذي يضطلع به نائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد دوس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة مكاسكي.

السيدة مكاسكي (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر ممثلي مالي وجامايكا والمتكلمين الآخرين الذين يدعمون تعزيز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وباستطاعتي أن أؤكد للمجلس أن هذه الكلمات مفيدة لنا بالفعل غاية الإفادة، وأن المكتب، رغم أن معظم تمويله بمثابة تبرعات، هو جزء من الأمانة العامة ويجب أن يمتثل لقواعدها وأنظمتها وأن يخضع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة وغيرهما بغية إنشاء وظائف ميدانية. لذلك، فإن اتخاذ المجلس تدابير هامة لدعم عملياتنا مفيد للغاية في تسريع هذه العمليات.

ولقد طرحت المملكة المتحدة أسئلة محددة عن تعيين منسق للشؤون الإنسانية وتوقيت إنشاء مكتب دون إقليمي. فبالنسبة للشق الأخير، نعكف الآن على إنشاء وحدة صغيرة في أبيدجان من شأنها أن تعمل على وضع آلية الإنذار المبكر والتخطيط للعمليات الطارئة ولكن من شأنها أيضا أن توفر مركزا لشخص من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أحد بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة لتوفير المعلومات والتحليل الاستراتيجي والاتصال مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

ونحن نعمل على تحقيق ذلك الآن. وإن تعيين منسق للشؤون الإنسانية قيد البحث مع الوكالات المعنية، ونأمل في إنجاز ذلك بسرعة؛ ولا يسعني أن أعطي تاريخا محددا.

ولقد سألت المملكة المتحدة أيضا سؤالا عن خروج اللاجئين من لانغويت. فبعدما خرج ٤٠ ٠٠٠ منهم بالفعل، نتوقع أن يخرج ٣٠ ٠٠٠ شخص آخر في الأسبوعين المقبلين. وسأعود إلى ذلك لدى الرد على أسئلة طرحها ممثل فرنسا.

وردا على سؤال من كولومبيا عن العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحديدا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فعلى الرغم من أننا لا نقيم تعاونا مباشرا مع الجماعة الاقتصادية بشأن إيصال المساعدات الإنسانية – ويتضح أن هذا الدور ليس دورهم – إلا أننا نعمل عن كثب معهم بشأن الإنذار المبكر، ونقوم في الحقيقة بمساعدتهم على تعزيز آليات الإنذار المبكر.

ولقد سأل ممثل فرنسا بعض الأسئلة المحددة جدا عن عودة اللاجئين، ويسعني أن أؤكد له أننا نتفق جميعا على أن ذلك يشكل قلقا رئيسيا. ونحن نتفق جميعا على المبدأ الأساسي للعودة الطوعية، وعلى ضرورة توفير الأمن في بلاد اللجوء، الأمر الذي غالبا ما يرتبط بمسألة القرب من الحدود. ومثلما يدرك أعضاء المجلس، هناك فقرة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية تشير إلى أن تكون المسافة الموصى بها ٥٠ كيلومترا. والحالة التي نشأت في منطقة لانغويت تدل على فائدة ذلك الإرشاد الخاص، وعلى أن تحرك اللاجئين باتجاه مناطق بعيدة عن الحدود أمر يتواصل منذ ٣ أيار/مايو. وصحيح أن الخطط الأصلية تضمنت إمكانية تحرك القادرين على المشي فحسب، على أن يحمل الآخرون على متن الشاحنات. ولكن حقيقة الأمر أنه اتخذت ترتيبات لحمل الجميع على متن الشاحنات، ونقلهم إلى مخيمات جديدة. ولهذا السبب تستغرق العملية وقتا أطول بقليل؛ وكان باستطاعتها أن تكون أسرع لو تحركوا مشيا على الأقدام. والعقبة الرئيسية تمثلت في إيجاد الشاحنات. وبالنسبة إذا كان هذا يعني أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لن توفر بعد الآن المساعدة للاجئين في لانغويت، فإن الجواب هو نعم، لن تفعل ذلك. ومن شأن عرض تقديم المساعدة إلى اللاجئين في لانغويت، عندما تكون لدينا سياسة رئيسية مع حكومة غينيا والمجتمع الدولي تتمثل في

نقلهم، أن يعني فشل المشروع. ولا يسعنا أن نعرض المساعدة على الشعب نفسه في بقعتين؛ فهذا الأمر لا يتصف بالاتساق. وذلك لا يعني أن الذين بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في تلك المناطق لن يحصلوا على بعض المساعدة. وثمة عدد من المنظمات الرئيسية غير الحكومية، بدعم من الأمم المتحدة، ستواصل العمل في المنطقة - ومنها منظمة أطباء بلا حدود وكاريتاس على سبيل المثال - ستواصل تقديم المساعدة بدعم منا.

وفيما يتعلق بمسألة تباطؤ حركة المراكب - نعم؛ هناك عدد قليل جدا من اللاجئين المرشحين للعودة على متن المراكب. وليس لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المنظمة الدولية للهجرة سياسة متعمدة تتمثل في وقف الانتقال بالقوارب. فسكان فوركاريا قد تضاءلوا، ولكن بالإضافة إلى ذلك، تحاول الحكومة الغينية تشجيع اللاجئين على البقاء بعيدا عن كوناكري بسبب شدة الازدحام الحاصل هناك. وأعتقد أن زميلي غطى هذه النقطة بشأن معبر كامبيا. ومع افتتاح طريق فوركاريا - كامبيا في المستقبل، لا شك أن ذلك سيتيح فرصة كبرى لعودة اللاجئين على نحو أكثر أمنا وراحة. وأخيرا، فإن التقرير الذي تعده إدارة عمليات حفظ السلام، بتأييد من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٣٤٦ (٢٠٠١)، ينبغي أن يكون جاهزا في غضون بضعة أيام.

والسؤال الأخير الذي أحطت علما به وجهته سنغافورة بشأن ازدواجية نفقات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والمحكمة والإنفاق على التنمية والمعونة الإنسانية . والواضح أنه ليس لدي رقم لإجمالي تكاليف التنمية والمعونة الإنسانية في المنطقة، لأن معظم ذلك يأتي من مصادر غير تابعة للأمم المتحدة. وغني عن القول إنه في هذا العام، إذا جمعنا الأموال التي حصلنا عليها من أجل سيراليون والمنطقة، يصل إجمالي المبلغ إلى زهاء ٢٥ مليون دولار، ونحن قطعنا جزءا كبيرا من شهر أيار/مايو . لذلك فإننا سنسعى بنشاط إلى نيل مساعدات إضافية.

وأخيرا، شعرت بسرور كبير لدى سماع التأييد للنهج الإقليمي. وأعتقد أننا نشارك كلنا في ذلك. بيد أن ذلك ينبغي ألا يعمي بصرنا عن حقيقة أنه يتوجب أيضا إيجاد الحلول على صعيد الإقليم. وفي سيراليون، فإن نهاية الحرب ليست سوى البداية. وأعتقد أنه لدينا في سيراليون مثالا كلاسيكيا عن المواضع التي يتعين على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والأمم المتحدة أن تعمل معا فيها لتجنب حصول أي فراغ إنساني. ومثلما قلت، فهذه تجربة كلاسيكية للمجتمع الدولي.

إن الدرس الذي استخلصناه في غينيا مفاده أن المجتمع الدولي لديه أدوات متاحة له لمساعدة اللاجئين ولمساعدة البلدان التي تمر بأزمات، ولكن ليست لمساعدة البلدان التي تستضيف اللاجئين. ولقد عانت غينيا من ذلك لفترة طويلة، وبما أن لديها أزمة إنسانية الآن، يتعين علينا أن ننظر في الصلة بين المستوى الهائل من التخلف الإنمائي وبين عدم الاستقرار الإقليمي.

وأخيرا، بشأن ليبريا، وهي ثالث البلدان الثلاثة ، فإن الحالة الإنسانية المتدهورة ليست سوى أعلى جبل الجليد. ونظرا للعزلة الطويلة الأمد التي عاشتها البلاد، فإن قدرة الحكومة أو المجتمع الدولي أو الوكالات الدولية الموجودة على الأرض ضئيلة جدا. وعندما تسمح الظروف - وأنا أدرك أن بعض تلك الظروف شديدة تماما - ستكون هناك حاجة إلى وضع نهج طويل الأجل وعميق لليبريا.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أختتم كلامي بما يحمل طابع المزاح في مناقشة لموضوع خطير. فقد أشرتم إلى حقيقة أن هذه الكارثة من صنع الإنسان، وليس كارثة

طبيعية. وبإمكاني أن أؤكد لكم أننا لا نسعى في ذلك التعبير إلى المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأتذكر ذلك المرة المقبلة.

أعطي الكلمة للسيد فال.

السيد فال (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن اتفاقي الكامل مع السيدة مكاسكي عندما أعلنت أن النهج الإقليمي ينبغي ألا يكون بديلا من النهج الوطني، بل ينبغي أن يكون طريقا مكملا من أجل تعزيز النهج الوطني.

وبالانتقال إلى الأسئلة، سأكون موجزا للغاية. فيما يتعلق بمسألة الاقتراح القاضي بالتوسيع الجغرافي لولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فالمسألة المطروحة على البعثة لم تكن في الحقيقة مسألة تكوينها. فتشكيلها كان انعكاسا لجميع الإدارات المعنية، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام – ونائب الممثل الخاص للأمين العام كان عضوا في البعثة. ولكن المسألة تمثلت في تلبية الشواغل التي أعرب عنها زعماء المنطقة. فلذلك السبب تحديدا اعتقدنا أنه من المنصف الإعراب عن تلك الشواغل.

وثانيا، كيف لنا أن نحسن الحوار بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟ أعتقد أن وكيل الأمين العام، غينو، أجاب بالفعل عن مختلف مستويات التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية. وأود أن أضيف تعليقين: الأول لعله وجوب مواصلة استخدام تلك الأطر على نحو أفضل، والثاني هو أن المجلس قد بدأ فعلا بإجراء حوار مثمر مع الجماعة الاقتصادية. وأعتقد أن ذلك يمكن تحسينه أيضا.

وأخيرا وليس آخرا، فإن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيكون بالتأكيد أمرا هاما لتحسين ذلك التعاون.

وفيما يتعلق بدور البلدان التي تصدر الأسلحة في غرب أفريقيا ، أذكر أن الفقرة ١٠٢ من التقرير تتناول ذلك.

ويذكر بوضوح أنه

> ”ينبغي للأجهزة المناسبة في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والشركاء الدوليون والوطنيون، اتخاذ تدابير منسقة من أجل التعرف على الجهات الضالعة في التجارة غير المشروعة للأسلحة في غرب أفريقيا ووقف أنشطتها في مهدها“. (S/2001/434، الفقرة ١٠٢)

فكيف لنا أن نتأكد من أنه باستطاعة استراتيجية إقليمية أن تخفف من شدة التعب المضاعف في تقديم المساعدات الإنسانية بين البلدان المضيفة والمانحين الدوليين على السواء؟ أعتقد بأن السيدة مكاسكي قد ترغب في الرد على هذا السؤال الذي طرحه ممثل كولومبيا. فما أستطيع أن أقوله هو مجرد إنه يبدو لي، فيما يتعلق بالبلدان المضيفة، أن وكالات المساعدة الدولية تحاول بالفعل تقديم المساعدة عن طريق توفير المساعدات الإنسانية للمجتمعات المحلية المضيفة بغية التخفيف من عناء التعب الذي يلحق بها نتيجة تقديمها العون إلى اللاجئين.

وقد سأل ممثل موريشيوس إذا كانت الأمانة العامة تفكر في تنفيذ الخطة. نعم، لدينا فرقة العمل التابعة للبعثة المؤقتة المشتركة بين الوكالات، التي تعمل كل أسبوع وتستنبط السبل والوسائل لتنفيذ التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية؛ نعم، لأننا صنفنا بالفعل مختلف التوصيات؛ نعم، لأن التقرير وزع فعلا وعلى مختلف الشركاء لمطالبتهم بالإسهام في التنفيذ؛ وأخيرا وليس آخرا، نعم لأن الأمين العام عيّن بالفعل نائبة الأمين العام لتنسيق جهود جميع المعنيين من أجل تنفيذ التوصيات.

وأخيرا وليس آخرا، طرح عدة محاورين مسألة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعزيزها، ومسألة الجزاءات المفروضة على ليبريا. ويلاحظ الأعضاء أنني لم أتناول تلك المسائل لأنه، أولا، فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على ليبريا، عقد المجلسة بالفعل جلسة أخذت توصياتنا بعين الاعتبار؛ وثانيا، فيما يتعلق بتعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية، هذا هو بالفعل النمط الأساسي للتقرير برمته، وأنا لم أعتقد أنه من اللازم التأكيد عليه مجددا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر كل الذين قدموا لنا اليوم إحاطات إعلامية على شرح أفكارهم المتعلقة بالموضوع. وبإمكاننا جميعا أن نرى أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير، ونتطلع إلى التعاون مع جميعهم في سياق عملنا.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.